الفصل الرابع:
المباحث النحوية

المبحث الأول: الخلاف النحوي

((اشتد الخلاف بين علماء المدرستين البصرية والكوفية بشكل واضح في زمن سيبويه والكسائي، من خلال المناظرة التي جرت في مجلس الرشيد والتي عرفت بالمسألة الزنبورية))[1]، ((فالخلاف بين علماء المدرستين في بدء نشوئه كان هادئا، وذلك على شكل مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والأخذ بوجهات النظر))[2]، ولكن سرعان ما أخذ الخلاف طابعا آخر يمتاز بالتعصب والتناقض العلمي[3].

وقد اتسع الخلاف أكثر في زمن المبرد وثعلب، حتى أصبح من المسائل المعقدة في النحو العربي، لأن البصريين انتهجوا منهجا خاصا في تقعيد القواعد في حين خالفهم الكوفيون في عدد من القواعد، وقد ترتب على هذا الخلاف ظهور مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، فصار الذي يأخذ بآراء البصريين بصريا، والذي يأخذ بآراء الكوفيين كوفيا[4].

ومن أهم سمات النحو الكوفي أنه يعتمد على كل ما سمعوه وإن كان قليلا، فهم يعتدون بالمثال الواحد، أما النحو البصري فقد اعتمد على السماع من العرب الثقات في أثناء تدوينهم اللغة، ثم وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب. وقد ظهر الخلاف بين العلماء قديما وحديثا لأسباب[5]:

---

(1) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.

(2) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969: 174.

(3) ينظر: الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970: 16-17.

(4) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.

(5) ينظر: الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العيثاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003: 9.

1. إن آيات القرآن الكريم ليست كلها محمولة على ظاهرها، مما حدا بالعلماء إلى تأويلها، ولذلك ظهر الخلاف.
2. اختلاف آراء العلماء في المسائل العلمية له أثر كبير في ظهور الخلاف، إذ إن العلماء اختلفوا في الاعتلال، لما اتفقت العرب عليه، كما أنهم اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل له مذهبه، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا[1].
3. اختلاف اللهجات أدى بدوره إلى اختلاف الاستنتاجات اللغوية، وبناء الأحكام عليها، إذ إن الفصاحة ليست واحدة.
4. دلالة الألفاظ من حيث كونها دالة على الاسمية أو الفعلية أو الحرفية.

أما موقف ابن المستوفي في كتابه من الخلاف النحوي، فهو لا يختلف كثيرا عمن سبقه من النحاة المتأخرين حتى عصره القرن السابع الهجري، إذ يتضح من خلال المسائل التي عرضها في شرحه أنه كثيرا ما يورد آراء البصريين والكوفيين، فكان منهجه قائما على انتقاء المسائل وتطبيقها على ما ورد في شرحه، وهذا بالتأكيد يدل دلالة واضحة على إطلاعه الواسع على الخلاف النحوي بين المدرستين.

ولا ريب أننا لا نستطيع أن نحدد المدرسة النحوية التي ينتمي إليها ابن المستوفي إلا من خلال الوقوف على المسائل الخلافية التي عني بها في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، ويمكن تقسيم ذلك على قسمين:

---

(1) ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980: 73.

1. إيراد أحد القولين: البصري أو الكوفي:

أ. إيراد الرأي البصري:

عند شرحه قول المتنبي:

لِأَنِّي كُلَّمـا فارَقـتُ طَـرفي ☐ بَعيدٌ بَينَ جَفـني وَالـصَّباحِ

قال: يجوز رفع (بين) ونصبه، فالرفع أقوى عند البصريين وهو مثل قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1]، يجعلون (بين) فاعلا، ويكون في بيت أبي الطيب مبتدأ، ويجوز نصبه على إضمار فعل كأنه قال: بَعُدَ وقتُ بين جفني والصباح)[2].

والذي يبدو لي أن (بين) في قول المتنبي منصوبة على رأي من أجاز حذف (ما) وهي في معنى: الذي أو التي، وذلك مذهب كوفي والتقدير: بعيدٌ ما بين جفني....

وعند شرحه قول أبي تمام:

هُمُ عُظمى الأثافي مِـن نِـزارٍ ☐ وَأَهلُ المَضبِ مِنها وَالنِّجـادِ

قال: ((إن كثيرا من البصريين يرون أن الياء في (الأثافي) مخففة في الجمع))[3]، والذي يبدو لي أن (الأثافي) جمع (أُثفِيّة) وهي ما يوضع عليه القدر، وياء (أثافي) يجوز فيها أمران: التشديد والتخفيف[4]، وربما خففت مراعاة للوزن الشعري:

وعند شرحه قول المتنبي:

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ☐ ثُمَّ انثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا

---

(1) سورة الأنعام: من الآية94.

(2) النظام: 256/5.

(3) النظام: 302/5.

(4) ينظر: مختار الصحاح: 84 (ثفى).

قال: ((إن حذف (يا) مع (أي) إجحاف، وذلك لا يجوز عند البصريين))[1]، والذي يبدو لي أن رأي البصريين صائب، إذ إن النحويين ينكرون حذف حرف النداء من الاسم المنادى، إذا كان اسم إشارة أو غيره[2].

ب. إيراد الرأي الكوفي:

ذكر ابن المستوفي الرأي الكوفي ورجحه في حالة تنازع عاملين على معمول واحد، فعند شرحه قول المتنبي:

جَمَدَ القِطارُ وَلَو رَأَتهُ كَما تَرى ☐ بُهِتَت فَلَم تَتَبَجَّسِ الأَنواءُ

قال: ((الأنواء: يجوز أن يكون فاعل كل واحد من (رأته) و(بهتت) و(تتبجس) وأن يكون فاعل (رأته) أولى، وهو رأي الكوفيين؛ لأنه لو أعمل الأقرب وهو تتبجس صار في الكلام إضمار قبل الذكر في موضعين، وهو جائز للعلم به))[3].

((إذ ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، والدليل على ذلك النقل والقياس))[4]. وذكر رأي الكوفيين في نصب (الأمام) على الظرف مع وجود الألف واللام، فعند شرحه قول المتنبي:

وَأَوسَعُ ما تَلقاهُ صَدراً وَخَلفَهُ ☐ رِماءٌ وَطَعنٌ وَالأَمامَ ضِرابُ

---

(1) النظام: 357/9، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت: 135.

(2) ينظر: أسرار النحو: ابن كمال الباشا (ت 940هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت: 228.

(3) النظام: 404/1، وينظر: الموضح: 148/1-149.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 83/1.

قال: ((نصب الأمام على الظرف، وإن كان فيه الألف واللام، وهو ظرف مكان، لأنه مبهم على كل حال بمنزلة أمامه، فكأنه قال: وأمامه، فجعل الألف واللام بدلا من الإضافة على مذهب الكوفيين))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

مُسترخَصٌ نَظَرٌ إليه بما به ☐ نَظَرَت وَعَثرَةُ رِجلِهِ بِيَدِيها

قال: ((مسترخص: مبتدأ وإن كان نكرة؛ لأنه في موضع يسترخص ونظر فاعله، وهذا على مذهب الأخفش والكوفيين، ويجوز أن يكون (نظرٌ إليه) مبتدأ))[2].

فعند شرحه قول المتنبي:

وَطائِرَةٍ تَتبَعُها المَنايا ☐ عَلى آثارِها زَجِلُ الجَناحِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويرفع زجلٌ على الابتداء، وفي مذهب سعيد بن مسعدة متطق بالاستقرار، ونحوه على رأي الكوفيين؛ لأنه خبر الصفة.. وخلاصة إعرابه: رفع (زجل الجناح) على أنه خبر مبتدأ، و(على آثارها) الخبر، ويجوز نصبه على الحال))[3].

2. إيراد القولين البصري والكوفي معا من دون ترجيح:

يذكر ابن المستوفي آراء البصريين والكوفيين معا في المسألة الواحدة من دون أن يرجح أحدها على الآخر، فعند شرحه قول المتنبي:

طَوى الجَزيرَةَ حَتّى جاءَني خَبَرٌ ☐ فَزِعتُ فيهِ بِآمالي إِلى الكَذِبِ

قال: في رفع (خبر) خلاف بين البصري والكوفي، وقال: خبر مرتفع بـ(جاءني)، وفي طوى ضمير على شريطة التفسير، هذا من قول أصحابنا وفي قول الكوفيين هو مرفوع بـ(طوى)، وضميره في جاءني[4].

---

(1) النظام: 326/4، الموضح: 431/1.

(2) النظام: 85/5.

(3) النظام: 262/5، الموضح: 59/2.

(4) ينظر: النظام: 44/4، وينظر: الموضح: 251/1-252.

ومن ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح الاختلاف في أصل كلمة (لَهِنَّكَ) الواردة في قول المتنبي:

أَرَبِيعَنا فِي تِسعَ عَشرَةَ حِجَّةً ☐ حَقّاً لَهِنَّكَ لَلرَبِيعُ الأَزهَرُ

قال: قوله (((لَهِنَّكَ) هذه الكلمة تستعمل في القسم، فقال البصريون: الهاء بدل من همزة إنّ، والأصل أن تكون اللام التي في الخبر قبل إنّ، فلما غيّروا الهمزة جاؤوا باللام وقال الكوفيون المعنى لله إنّك، وإذا استعملوا هذا اللفظ جاؤوا في الخبر باللام تارة، وحذفوها أخرى))[1].

وقد ذكر العلماء ثلاثة أوجه في أصل كلمة (لَهِنَّكَ)[2]:

1. أنها في الأصل (لإنّك)، فأبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في إيّاك هياك.
2. أن أصلها (لاه إنك) أي والله إنك.
3. ذهب الفراء إلى أن أصلها (والله إنك)، فحذف الواو وإحدى اللامين من (والله)، وحذف الهمزة من إنّ، ((وهذا الرأي فيه من التعسف أكثر مما في الرأي الثاني، والصواب الأول، لوروده في شعر العرب المحتج به))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

غَلَّ المَرَوراةَ الصَحاصِحَ عَزمُهُ ☐ بِالعيسِ إِن قَصَدَت وَإِن لَم تَقصِدِ

قال: ((إذ رويت (المروراة) بكسر التاء، فهي جمع على رأي أهل الكوفة؛ لأنهم يرون حذف الألف في مثل (حبركي) إذا ثنّوا أو جمعوا مؤنثه، فيقولون في (حبركى) حبركان، ورأي البصريين أن يقولوا: حبركيان))[4].

---

(1) النظام: 77/8.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 210/1 (الهامش).

(3) نفسه: 210/1-211.

(4) النظام: 62/6. يقال: أرض مروارة: إذا كانت خالية لا شيء فيها.

3. إيراد القولين البصري والكوفي مع ترجيح الرأي البصري:

ظَلَتَ بِها تَنطَوي عَلى كَبِدٍ ☐ نَضيجَةٍ فَوقَ خِلبِها يَدُها

قال: ((اليد مرفوعة بالابتداء في ظاهر مذهب البصريين، وبمعنى الاستقرار على رأي سعيد بن مسعدة، وبخبر الصفة على رأي الكوفيين.. والأول هو الأجود))[1].

وبعد هذا العرض لطائفة من المسائل التي تناولها ابن المستوفي في شرحه، والمتعلقة بالخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، تبين أن نزعة ابن المستوفي نزعة بصرية، والدليل على بصريته أنه كان يكرر عبارات تصرح ببصريته، مثل: هذا من قول أصحابنا[2]، ونحن نأباه[3]، هذا رديء عند البصريين[4]، فمثلا عند شرحه قول المتنبي:

وَحَمدانُ حَمدونٌ وَحَمدونُ حارِثٌ ☐ وَحارِثُ لُقمانٌ وَلُقمانُ راشِدُ

قال: ((وترك صرف حمدون وحارث ضرورة، وقد أجازه الكوفيون ونحن نأباه))[5]، إذ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[6].

---

(1) النظام: 414/6، وينظر: الموضح: 123/2.

(2) نفسه: 44/4.

(3) نفسه: 363/6.

(4) نفسه: 105/8.

(5) نفسه: 363/6.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 493/2.

المبحث الثاني: المصطلح النحوي

للمصطلح النحوي أهمية كبيرة في معرفة مراحل تطور اللغة، فضلا عن كونه المرحلة الأخيرة لأي علم من العلوم بصورة عامة.

وقد شمل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية الخلاف في استعمال المصطلح النحوي، إذ مال الكوفيون إلى استعمال مصطلحات، غير المصطلحات التي استعملها البصريون، وكتبت لها السيادة في النحو العربي[1]. فظهرت تبعا لذلك مصطلحات خاصة بنحويي البصرة، وأخرى خاصة بنحويي الكوفة وثالثة مشتركة بينهم[2].

والاصطلاح بدوره يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة تعني القافلة، أما عند الفلكيين فإنها تعني أحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث هي العربة ذات أربع عجلات (الأوتوموبيل)[3].

((لقد مرت المصطلحات النحوية بالمراحل التي مرت بها مسائل النحو، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة بالمفهوم والشكل والصيغة التي نراها الآن، فبدأت أولا كما بدأت العلة والقياس والعامل وطرق التصريف واسعة، ولكنها ما لبث على طول العهد أن نمت ونضجت ثم استقرت على أسماء، على أن بعض هذه المصطلحات قد اعتراها التبديل والتغيير بظهور مدرسة الكوفة بعد قرن من الزمن على نشوء المدرسة البصرية))[4].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976: 165-167، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981: 162.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 305.

(3) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: للأمير مصطفى الشهابي، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1955: 6.

(4) البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السماوي: 243.

إن كلا الفريقين البصري والكوفي صدر في وضع مصطلحاته النحوية عن منهجه في دراسة النحو[1]، فالطابع العقلي هو السمة البارزة لأغلب المصطلحات البصرية، على حين أغلب الطابع اللغوي على المصطلحات الكوفية.

ومن هنا يكمن الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي بسبب عدم استقراره عند أئمة النحو حتى القرن الرابع الهجري، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا المصطلح بصري وذلك المصطلح كوفي[2]. وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد ذات مدلول واضح عند علماء العربية، فضلا عن استخدامهم أكثر من مصطلح للمدلول الواحد، فأصبح ذلك دافعا للباحثين المحدثين إلى دراسة المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، وبيان مدلولاتها وتأصيل نسبتها[3].

والمتأمل في كتاب النظام يجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلحات كلتا المدرستين، ولم يقتصر على أحدهما من دون أن يصرح بأن ذلك المصطلح بصري، وذاك كوفي، ومن المصطلحات النحوية المبثوثة في شرحه:

1. الخفض والجر:

الخفض مصطلح كوفي[4]، يقابل الجر عند البصريين، وهو من مصطلحات الخليل[5]، وكان يحدده بالمنون من الأسماء فقط، إلا أن الكوفيين توسعوا في استعماله في الكلمات المنونة وغير المنونة، على حين أن الخليل قصر استعماله على المنون فقط،

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 303 وما بعدها.

(2) المصطلح النحوي ونشأته وتطوره: 154-162، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن خالويه (ت 370هـ)، دراسة نحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997: المقدمة: ب، ج.

(3) صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، نحويا في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لمياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002: 216.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975: 82/2، وابن الناظم النحوي (ت 686هـ): محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975: 266.

(5) العين: 213/2.

وقد استعمل ابن المستوفي هذين المصطلحين دون أن يقتصر على أحدهما، فمن استعماله مصطلح الجر عند شرحه قول أبي تمام:

تَعلَم كَمِ افتَرَعَت صُدورُ رِماحِهِ ☐ وَسُيوفِهِ مِن بَلدَةٍ عَذراءِ[1]

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفُه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورا صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله للصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))[2].

ومن استعماله الخفض عند شرحه قول المتنبي:

وَمِن قَبلِ النِطاحِ وَقَبلَ يابي ☐ تَبينُ لَكَ النِعاجُ مِنَ الكِباشِ

قال نقلا عن الواحدي: (((وقبل) رواه الخوارزمي: نصبا على الظرف، ورواه غيره خفضا بالعطف على ما قبله))[3].

2. الحال والقطع:

الحال: مصطلح بصري[4]، وهو الأكثر انتشارا من استعمال ما يقابله بالمصطلح الكوفي وهو القطع[5]، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين لكنه أكثر من ذكر مصطلح الحال، فقد جاء استعماله مصطلح القطع عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) رواية التبريزي (وسيوفه) بالرفع والجر.

(2) النظام: 218/1.

(3) نفسه: 23/10.

(4) في النحو: لغدة الأصفهاني، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، بغداد، العدد 3، 1394هـ-1974: 238، والمدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987: 130-131.

(5) ينظر: مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 143/1-146.

وَتَرى الفَضيلَةَ لا تَرُدُّ فَضيلَةً □ الشَمسَ تُشرِقُ وَالسَحابَ كَنَهوَرا[1]

قال: ((قوله: (وترى) أي وترى الباكية الفضيلة التي لا ترد فضيلة، فيكون موضع (لا ترد) نصبا على القطع على مذهب الكوفيين، وتنصب فضيلة على أنه مفعول ثانٍ أي: الفضيلة التي لا ترد هي الفضيلة على الحقيقة))[2].

أما استعماله مصطلح الحال فقد ورد كثيرا في كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

وَخَرقٍ مَكانُ العيسِ مِنهُ مَكانُنا

مِنَ العيسِ فيهِ واسِطُ الكورِ[3] وَالظَهرُ

قال: ((قوله (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه، والضمير راجع إلى خرق))[4].

ونلاحظ أحيانا أن ابن المستوفي قد يذكر هذين المصطلحين (القطع والحال) في مسألة واحدة[5].

3. التفسير والتمييز:

التمييز: هو مصطلح بصري[6]، يطلق عليه اسم التفسير[7]، وقد استعمل ابن المستوفي التفسير تارة والتمييز تارة أخرى، ولكنه أكثر من استعمال مصطلح التمييز، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) رواية الواحدي: فترى، ورواية أبي الفتح ترد، والكنهور: القطع العظيمة من السحاب، النظام: 126/9.

(2) النظام: 126/9.

(3) الكور: الرحل، وواسطته حيث يكون الراكب فيه، النظام: 20/9.

(4) النظام: 20/9.

(5) نفسه: 188/4.

(6) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، النجف، 1393هـ-1973: 286/1، وينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة بغداد، 1406هـ-1986: 254.

(7) مجالس ثعلب: 425/2.

مَن نالَ مِن سُؤدُدٍ زاكٍ وَمِـن حَسَبٍ
ما حَسبُ واصِفِهِ مِن وَصـفِهِ حَسَبا

قال: ((نصب (حسبا) على التفسير..))[1]، وذكر مصطلح التمييز عند شرحه قول المتنبي:

كَفى عَجَباً أَن يَعجَبَ الناسُ أَنَّهُ ☐ بَنى مَرعَشاً تَبّاً لِـآرائِهِم تَبّـا

قال: (((عجبا) تمييز أو مفعول..))[2]، وذكر هذا المصطلح مرات عديدة في كتابه[3].

4. الصفة والنعت:

مصطلحان لشيء واحد وهو[4]: ((الاسم أو ما في معناه الذي يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض أو في معرفة، أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد مما يدل على طيته أو نسبه أو فعله، أو خاصة من خواصه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه))، أو هو: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل))[5].

إذن النحويون استعملوا مصطلح النعت؛ للدلالة على الصفة، إلا أن ابن فارس ينسب للخليل قوله: إن النعت لا يكون إلا في محمود، وإن الصفة قد تكون فيه وفي غيره[6]. والذي نجده عند البصريين والكوفيين أنهم اشتركوا في استعمال هذين المصطلحين معا، وإن قالوا إن النعت مصطلح كوفي، والصفة مصطلح بصري[7]،

(1) النظام: 76/3.
(2) نفسه: 318/3.
(3) نفسه: 5/2، 245/4، 372/5، 93/9.
(4) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984: 193/1.
(5) التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991: 11.
(6) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 88.
(7) مدرسة الكوفة: 314.

وليس من الصحيح قول من ذهب إلى أن النعت مصطلح كوفي، وذلك لوروده عند البصريين كما ورد ذلك عند سيبويه[1]، والذي يبدو لي أن البصريين قد استقروا فيما بعد على استعمال مصطلح الصفة، واستقر الكوفيون على استعمال مصطلح النعت.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين، فقد ذكر مصطلح النعت عند شرحه قول أبي تمام:

مالي أرى جَلَباً سَوقاً وَلَستُ أرى

سوقاً وَمالي أرى سوقاً وَلا جَلَبُ

قال: ((وقوله: (سوقا) بفتح السين مصدر جعله نعتا للجلب؛ لأنه يساق))[2].

ومن استعماله مصطلح الصفة، عند شرحه قول المتنبي:

سَوافِكٌ ما يَدَعنَ فاصِلَةً ☐ بَينَ طَرِيٍّ الدِماءِ وَالجامِدِ

قال[3]: سوافك بالجر صفة لـ(خطية) في البيت السابق[4]، وبالرفع صفة لـ(كل) في البيت السابق نفسه.

5. الحشو والزيادة:

الزيادة واللغو من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين[5]، فقد ذكر مصطلح الزيادة عند شرحه قول أبي تمام:

واكَبِدي يوشِكُ الرَقيبُ بِأَن ☐ يَمنَعُني أَن أَقولَ واكَبِدي

قال[1]: للشعراء تجترئ على زيادة الباء مع أن وغيرها، إلا أنها مع غيرها يقل، وذكر مصطلح الحشو عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) الكتاب: 421/1-423.

(2) النظام: 107/3.

(3) نفسه: 424/7.

(4) وكل خطية متقفة يهزها مارد على مارد

(5) شرح المفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت: 128/8.

لِساني وَعَيني وَالفُؤادُ وَهِمَّتي □ أَوُدُّ اللَوايَ ذا اِسمُها مِنكَ وَالشَطرُ

فقد[2] ذكر في أحد الآراء أن (ذا) حشو، كما يقال: ومن ذا الذي يفعل كذا، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين في المسألة الواحدة[3].

6. الكناية والضمير:

الضمير أو المضمر، مصطلح بصري[4]، أما الكوفيون فيسمون الضمير بـ(الكناية أو المكني)[5]، والذي يبدو لي أن النحاة البصريين والكوفيين قد اقتبسوا هذا المصطلح (الضمير) من الخليل[6].

أما ابن المستوفي فنراه يذكر هذين المصطلحين فقد ذكر مصطلح الضمير عند شرحه قول أبي تمام:

أَكفاءَهُ تَلِدُ الرِجالُ وَإِنَّما □ وَلَدَ الحُتوفُ أَساوِداً وَأُسودا

---

(1) النظام: 268/6.

(2) نفسه: 53/9.

(3) نفسه: 413/6.

(4) مدرسة الكوفة: 314، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، 142، 174.

(5) شرح الفاكهي المسمى (مجيب الندا على المقدمة المسماة ببل الصدى)، الفاكهي، مصر، 1307هـ: 28/1، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: الكنغراوي (ت 1349هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، د.ت: 23.

(6) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

قال[1]: ويعود الضمير في (ولد) إلى الهاء في (أكفاءه) وذكر مصطلح الكناية تكثيرا[2]، فعند شرحه قول المتنبي:

أَحَيَّتُهـا وَالـدُموعُ تُنجِـدُني ☐ شُؤونُها وَالظَـلامُ يُنجِـدُها

قال[3] نقلا عن الواحدي: ويجوز أن تعود الكناية في (ينجدها) إلى الشؤون.

7. ضمير القصة والأمر والشأن:

اختلف العلماء النحاة في تسمية هذا الضمير، فقد سماه البصريون ((ضمير الشأن))[4]، أما الكوفيون فقد سموه ((المجهول))[5]، أما ابن السراج فقد سماه ((إضمار الحديث والقصة والأمر))[6].

أما ابن المستوفي فقد استعمل مصطلحات (ضمير الشأن والأمر والقصة)، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَو أَنَّه غَيرُ النَوى فَوَقَتْ لَـهُ ☐ بِأَسهُمِها لَم تُصمِ فيهِ وَأَشوَتِ

قال[7]: من رفع (غير) جعل الهاء للشأن أو القصة، وعند شرحه قول المتنبي:

أَرَجـانَ أَيَّتُهـا الجِيـادُ فَإِنَّـهُ ☐ عَزمي الَّذي يَذَرُ الوَشيجَ مُكَسَّرا

قال[8]: الهاء في (إنه) ضمير الشأن والأمر.

---

(1) النظام: 390/5.

(2) نفسه: 329/2، 48/6، 415، 426.

(3) نفسه: 426/6.

(4) شرح المفصل: 114/3.

(5) الأصول في النحو: 232/1.

(6) نفسه: 86/1.

(7) النظام: 8/5.

(8) نفسه: 95/9.

8. الفعل المتعدي وغير المتعدي:

هذان المصطلحان بصريان[1]، ويقابلهما عند الكوفيين[2] مصطلحا (الفعل الواقع) و(الفعل غير الواقع)، والخليل هو أول من استعمل مصطلح التعدي للدلالة على الفعل الذي يتجاوز فاعله إلى مفعوله، واستعمل أيضا مصطلح اللزوم للدلالة على الفعل الذي يلزم فاعله ولا يتجاوزه، واستعمل مصطلح الواقع للفعل المتعدي أيضا، أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التعدي وغير المتعدي[3]، فضلا عن استعماله مصطلح المجاوز.

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعماله مصطلح التعدي وتابع الخليل ابن أحمد الفراهيدي في استعمال مصطلح اللزوم، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَحذى قَرابينُهُ صَرفَ الرَدى وَمَضى

يَحتَثُّ أَنجى مَطاياهُ مِنَ الهَرَبِ[4]

قال[5]: أحذى: يتعدى إلى مفعولين، والمعنى: أعطى هذا المنهزم قرابينه صرف الردى، وفي مواضع أخرى ذكر أن هذا الفعل متعدٍ وهذا غيرُ متعدٍ[6].

9. المبتدأ:

مصطلح نحوي شاع استعماله عند البصريين والكوفيين في الدلالة على ما يبتدأ به من الأسماء[7]، أما سيبويه فيسميه المبني عليه فضلا عن مصطلح المبتدأ[8]، وقد

---

(1) الكتاب: 33/1.

(2) مجالس ثعلب: 588/2.

(3) ينظر: الكتاب: 33/1، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000: 198.

(4) رواية الصولي: (بحيث أخفى) مكان (بحيث أنجى).

(5) النظام: 58/2.

(6) نفسه: 353/6.

(7) ينظر: الكتاب: 126/2.

(8) ينظر: نفسه: 105/1.

أطلق عليه المبرد اسم الابتداء[1]، وكذلك أبو جعفر النحاس[2]، أما ابن المستوفي فقد ذكر هذين المصطلحين (المبتدأ) و(الابتداء)، فعند شرحه قول أبي تمام:

حَمدٌ حُبيتَ بِهِ وَأُجرٌ حَلَّقَت □ مِن دونِهِ عَنقاءُ لَيلٍ مُغرِبُ

قال[3]: ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد، وذكر مصطلح الابتداء متابعا بذلك المبرد[4].

10. الخبر:

أطلق عليه سيبويه المسند[5]، والحال[6]، وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح الخبر عند شرحه قول المتنبي:

عيدٌ بِأَيَّةِ حالٍ عُدتَ يا عيدُ □ بِما مَضى أَم بِأَمرٍ فيكَ تَجديدُ

قال: (عيد: مرفوع؛ لأنه خبر ابتداء..)[7].

11. البدل:

لم يضع سيبويه حدا لهذا المصطلح، وقد حده النحاة[8] بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو مصطلح بصري أول من استعمله الخليل بن أحد الفراهيدي[9]،

---

(1) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 126/4.

(2) ينظر: التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ-1965: 17.

(3) النظام: 183/2.

(4) نفسه: 373/1.

(5) ينظر: الكتاب: 23/1.

(6) ينظر: نفسه: 23/1، 126/2.

(7) النظام: 293/7.

(8) شرح شذور الذهب: 439، أوضح المسالك: 64/3، التوابع في كتاب سيبويه: 55.

(9) ينظر: العين: 33/4 (بدل).

ثم شاع عند نحاة البصرة[1]، أما الكوفيون فقد أطلقوا عليه مصطلحات الترجمة والتبيين والتكرير[2]، والتفسير[3]، والمردود[4].

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعمال مصطلح البدل، وسنعرض في هذا الأمر ذكره أنواع البدل، فكما هو معروف إن البدل على أربعة أقسام[5]:

بدل الكل، بدل البعض، بدل الاشتمال، بدل الغلط.

وقد صرح ابن المستوفي بنوعين من أنواع البدل هما: بدل البعض وبدل الاشتمال. فعند شرحه قول أبي تمام:

ما لِلفَيافي وَتِلكَ العيسُ قَد خُزِمَت

فَلَم تَظَلَّم إِلَيها مِن صَحاصِحِها

قال: ((صحاصحها: مخفوض، بدل من الفيافي، وهو بدل البعض من الكل))[6].

وعند شرحه قول المتنبي:

مِن كُلِّ أَحوَرَ في أَنيابِهِ شَنَبٌ ☐ خَمرٌ يُخامِرُها مِسكٌ تُخامِرُهُ[7]

قال[8] نقلا عن أبي الفتح: خمر: بدل من شنب، ثم قال: كأنه بدل اشتمال[9].

---

(1) ينظر: المقتضب: 271/3، الأصول في النحو: 46/2.

(2) شرح الأشموني: 183/3.

(3) ينظر: معاني القرآن: الفراء: 77/2.

(4) ينظر: نفسه: 82/1.

(5) اللمع في العربية: 169، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 449/1 وما بعدها، شرح شذور الذهب: 439، أسرار النحو: 157-158.

(6) النظام: 192/5.

(7) رواية أبي الفتح والواحدي: (يخامرها) مكان (مخامرها).

(8) ينظر: النظام: 379/8.

(9) نفسه: 381/8.

12. العطف:

هو من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، وهو مصطلح بصري[2]، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين[3].

وقد تابع ابن المستوفي البصريين في استعمال مصطلح العطف، ويمكن الوقوف عند بعض المسائل النحوية المتعلقة بهذا الموضوع.

أ. عطف اسم على اسم:

وهذا العطف يأتي على ثلاث صور هي[4]:

أولا: عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر.

ثانيا: عطف الاسم الظاهر على الضمير.

ثالثا: عطف الضمير على الاسم الظاهر.

ومما ورد عند ابن المستوفي عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر، فعند شرحه قول أبي تمام:

حَقٌّ عَلى أهلِ المروءةِ وَالحِجى ☐ وَقَضاءُ طَبٍّ عالِمٍ بِقَضائِهِ[5]

قال[6]: (قضاء طب) معطوف على (حق)، ومما ورد عند ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وقد ذكر النحاة[7] حالتين لعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وهي:

---

(1) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1404هـ-1984: 164.

(2) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 169.

(3) مدرسة الكوفة: 315.

(4) التوابع في كتاب سيبويه: 76 وما بعدها.

(5) رواية التبريزي: (أهل التيقظ والحجى).

(6) النظام: 309/1.

(7) الكتاب: 390/1، أوضح المسالك: 58/3، التوابع في كتاب سيبويه: 76.

1. توكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1].

2. وجود فاصل بين الضمير المرفوع المتصل والاسم الظاهر المعطوف عليه.

كقوله تعالى ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾[2]، وفي غير هاتين يضعف للعطف، إلا أنه في الشعر فاشٍ[3].

وذكر ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل مع وجود الفاصل، فعند شرحه قول المتنبي:

بادٍ هَواكَ صَبَرتَ أَم لَم تَصبِرا ☐ وَبُكاكَ إِن لَم يَجرِ دَمعُكَ أَو جَرى

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن يكون (البكاء) عطفا على الضمير في (صبرت)))[4].

13. النداء:

مصطلح استعمله النحويون البصريون والكوفيون، ((وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر))[5].

وقد ذكر ابن المستوفي أحكاما تتعلق بالنداء كحذف حرف النداء[6]، وأنواع المنادى كالمنادى المضاف والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

ذكر النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أوجه[7]:

1. إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة نحو: يا غلامي.

---

(1) سورة البقرة: من الآية35.

(2) سورة الأنعام: من الآية148.

(3) ينظر: الكتاب: 390/1، أوضح المسالك: 58/3، التوابع في كتاب سيبويه: 76.

(4) النظام: 71/9.

(5) حاشية الصبان: 197/3.

(6) سيأتي ذكرها في مبحث التأويل النحوي (الحذف).

(7) أسرار النحو: 125، شرح الأشموني: 230/3.

2. حذف الياء اكتفاء بكسرة الميم نحو: يا غلامِ.

3. قلب الياء ألفا نحو: يا غلاما.

ذكر ابن المستوفي إضافة المنادى إلى ياء المتكلم عند شرحه قول أبي تمام:

أعاذِلَتي ما أخشَنَ اللَيلَ مَركَباً ☐ وَأخشَنُ مِنهُ في المُلِمّاتِ راكِبُه

قال: ((قوله: أعاذلتي، أراد: يا عاذلتاه، فحذف الهاء، هذا إنما يكون في الوقف، ولا وقف هنا، وعاذلتا بالألف أحد الوجوه في المنادى المضاف إلى المتكلم، وهي: يا غلامي ويا غلام ويا غلاما بالألف، وقالوا: يا غلامي بتحريك الياء والأول أعرف))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَحَطتَ بِالحَزمِ حَيزوماً أخا هِمَمٍ

كَشّافَ طَخياءَ[2] لا ضَيقاً وَلا حَرَجا

قال: ((أخا همم: نداء مضاف، ورد عليه ابن المستوفي بقوله: والصحيح أن أخا همم صفة لحيزوم))[3]، والذي أراه أنّ قولهم (همم) مجرور على أنه مضاف إليه.

14. الفعل المستقبل والفعل المضارع:

يعبر الكوفيون بمصطلح (الفعل المستقبل)، إذا أرادوا أن يكون الحدث دالا على الحال والاستقبال، وهو ما يقابل المضارع عند البصريين[4].

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين متابعا في ذلك البصريين والكوفيين، فعند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 43/3.

(2) الطخياء: الليلة المظلمة، ينظر: النظام: 126/5.

(3) النظام: 126/5.

(4) ينظر: البحث اللغوي في تهذيب اللغة: للأزهري، محمد عبد الرسول الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997: 80، الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995: 57.

أَهدِ الدُموعَ إِلى دارٍ وَعاصِحَها ☐ فَلِلمَنازِلِ سَهمٌ في سَوافِحِها

قال: ((ويروى (أهدى) فعلا ماضيا، والأول أجود، ويروى (أهدي) فعلا مضارعا))[1]، وعند شرحه قول أبي تمام:

أَقدَمتَ لَم تُرِكَ الحَمِيَّةُ مَصدَراً ☐ عَنها وَلَم يَرَ فيكَ قِرنُكَ مَوردا

قال: ((ترك: فعل مستقبل..))[2].

15. الظرف

هو مصطلح بصري[3]، يقابله مصطلح المحل أو الصفة عند الكوفيين[4]، ويذكر أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل مصطلح (الظرف)[5]، وسمي مفعولا فيه؛ لأنه إنما ينتصب شرط تقدير (في) في معناه[6].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الظرف) متابعا في ذلك البصريين، فعند شرحه قول المتنبي:

أَمِنَ اِزدِيارَكِ في الدُجى الرُقَباءُ ☐ إِذ حَيثُ كنتِ مِنَ الظَلامِ ضِياءُ

قال: ((إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه: (أمِنَ) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث، وضمة (حيث) بناء ، وفيها وجهان: أحدهما: هي ظرف كان خبر عن (ضياء).. والثاني: (حيث) مبتدأ و(ضياء) خبره..))[7].

---

(1) النظام: 186/5.

(2) نفسه: 113/6.

(3) ينظر: الكتاب: 411/1، 419.

(4) ينظر: مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ: 35، مدرسة الكوفة: 309.

(5) ينظر: لسان العرب: 133/11 (ظرف).

(6) ينظر: شرح المفصل: 41/2.

(7) النظام: 377/1.

16. الفاعل:

مصطلح استعمله النحويون للدلالة على ما يسند إليه الفعل[1]، وقد عرفه ابن جني بقوله: ((اعلم أن الفاعل –عند أهل العربية– كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله..))[2].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الفاعل) متابعا للنحويين في ذلك، فعند شرحه قول المتنبي:

لَنا مَلِكٌ لا يَطعَمُ النَومَ هَمُّهُ ☐ مَماتٌ لِحَيٍّ أَو حَياةٌ لِمَيِّتِ

قال نقلا عن أبي البقاء: (.. ويجوز أن يكون (همه) فاعل (يطعم)...)[3].

17. المفعول به:

مصطلح شاع استعماله عند نحويي المدرستين البصرية والكوفين، إلا أنه احتل المكانة الأولى عند سيبويه، فقد عقد له عدة أبواب من حيث تعدية الفعل إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة مفاعيل[4].

وقد تابع ابن المستوفي النحويين في استعمال مصطلح المفعول به، فعند شرحه قول المتنبي:

شِيَمُ اللَيالي أَن تُشَكِّكَ ناقَتي ☐ صَدري بِها أَفضى أَمِ البَيداءُ

قال: ((.. (ناقتي) منصوب، على أنه مفعول به..))[5].

---

(1) ينظر: الكتاب: 23/1.

(2) اللمع في العربية: 88.

(3) النظام: 25/5.

(4) الكتاب: 33/1-45.

(5) النظام: 392/1.

18. النفي:

مصطلح استعمله النحاة، يقابله مصطلح (الجحد)[1]، على حين يرى الثمانيني[2]: أن هناك فرقا بين (الجحد) و(النفي) فـ(النفي الصادق) لا يسمّى إلا نفيا، أما (النفي الكاذب)، فيجو أن يسمى نفيا، وأن يسمى جحدا، يقول: ((ويسأل عن الإنسان في جواره، فتقول: (أزيد ههنا؟)، فيقول المجيب (لا)، فإن صدق في نفيه سمي نفيا، وإن كذب في نفيه جاز أن يسمى نفيا، وجاز أن يسمى جحدا، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحدا..))[3].

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح النفي، فعند شرحه قول أبي تمام:

ما كُنتُ أحسِبُ أنَّ الدَهرَ يُمهِلُني ☐ حَتّى أرى أَحَداً يَهجوهُ لا أَحَدُ

قال: ((أصل (أحد) أن يستعمل في النفي، فيقال: ما جاءني أحد، ولا رأيت أحدا ولا مررت بأحد، ويقبح أن تقول: جاءني أحد، لكن العرب خصت النفي بأشياء لم تستعملها في غيره، كقولهم: ما بالدار ديار، وما بها سفر، ونحو ذلك، إلا أن الشعراء ربما أخرجت (أحدا) إلى غير هذا النوع، وذلك من الضرورات كما قال ذو الرمة:

حَتّى ظَهَرتَ فَما تَخفى عَلى أَحَدٍ ☐ إلّا عَلى أَحَد لا يَعرفُ القَمَرا

كأنه اجترأ على مجيء (أحد) في موضع (رجل): لأن قولك: (ما جاءني أحد)، ضامن لقولك: ما جاءني رجل، ولكنه أعم في النفي..))[4].

---

(1) ينظر: شروح اللمع في العربية لابن جني دراسة موازنة: أزهار الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد: 173.

(2) هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الثمانيني، لقب بـ(الثمانيني) نسبة إلى (ثمانين) بلدة صغيرة في الموصل، سميت بهذا الاسم، لأن ثمانين نفرا خرجوا من السفينة بعد الطوفان فبنوها، من مصنفاته: شرح اللمع الذي سماه (الفوائد والقواعد)، توفي في الموصل عام 442هـ، ترجمته في معجم الأدباء: 57/16، بغية الوعاة: 217.

(3) الفوائد والقواعد: الثمانيني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995: 36-37.

(4) النظام: 279/6-280.

19. مفعول له أو لأجله:

لم يظهر هذا المصطلح في بداية الدرس النحوي عند البصريين، فسيبويه لم يستعمل هذا المصطلح بل عبّر عنه بعبارة (المفعول له)، و((عذر لوقوع الفعل))[1]، إلا أن الزجاجي هو الزائد في استعماله في باب أقسام المفعولين، وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول معه، ومفعول لأجله[2]، وتبعه أبو جعفر النحاس[3]، فأكثر من استعماله.

أما ابن الميتوفي فقد استعمل هذين المصطلحين، فعند شرحه قول المتنبي:

فَتىً كانَ عَذبَ الروحِ لا مِن غَضاضَةٍ
وَلَكِنَّ كِبراً أن يُقالَ بِهِ كِبرُ

قال: (نصب (كبرا) على أحد الوجهين، منها أن (كبرا) مفعول له..)[4]، وذكر مصطلح (المفعول لأجله) عند شرحه قول أبي تمام:

وَغَدَت بُطونُ مِنى مُنىً مِن سَيبِهِ □ وَغَدَت حَرىً مِنهُ ظُهورُ حِراءِ

قال: (وموضع (من سيبه) نصب مفعولا لأجله..)[5].

20. الإضافة:

استعمل هذا المصطلح كـ(الخليل[6] وسيبويه)[7]، والكوفيون[1]، إذ أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

---

(1) الكتاب: 148/1.
(2) الجمل في النحو: 316-318.
(3) شرح القصائد التسع المشهورات: 581/2.
(4) النظام: 189/8.
(5) نفسه: 213/1.
(6) العين: 319/3-351.
(7) الكتاب: 225/2.

وقد استعمل ابن المستوفي هذا المصطلح متابعا في ذلك البصريين والكوفيين إذ استعمله في حذف المضاف[2]، وإضافة المنعوت إلى النعت[3]، وإضافة الصفة إلى الموصوف[4]، إلى غير ذلك، فعند شرحه قول أبي تمام:

يا يَومَ شَرَّدَ يَومَ لَهوي لَهوُهُ □ بِصَبابَتي وَأَذَلَّ عِزَّ تَجَلُّدي

قال: ((أضاف (اليوم) إلى (شرد) ولا يجوز أن تضاف إلى الأفعال إلا أسماء للزمان؛ وذلك أن الأفعال حركات تنقضي، والزمان أوقات تمضي، فهما متجانسان، فيضاف اسم الزمان إلى الفعل الدال على الحدث والزمان، كأنه أضيف إلى الحدث الذي دل عليه كقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[5]))[6]، وذكر ابن المستوفي مصطلحات أخرى سأذكرها في الجدول الخاص بالمصطلحات النحوية.

يتبين من هذا المبحث أن ابن المستوفي استعمل مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يقتصر على أحدهما، إلا أن مصطلحاته البصرية أكثر.

جدول يبين المصطلحات النحوية لابن المستوفي

الرقم	المصطلحات البصرية	المصطلحات الكوفية	المصطلحات المشتركة
.1	البدل		الاستثناء
.2	التمييز (التفسير)		الاستغاثة
.3	الجر	الخفض	الإضافة
.4	الحال	القطع	ترخيم
.5	الخبر		الفاعل

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 436/2.

(2) النظام: 39/5.

(3) نفسه: 349/9.

(4) نفسه: 85/6.

(5) سورة المائدة: من الآية119.

(6) النظام: 57/6.

.6	الزيادة	الحشو	القسم
.7	الصفة	النعت	المبتدأ
.8	الضمير (المضمر)	الكناية والمكني	المصدر
.9	ضمير الشأن والأمر والقصة		المفعول به
			والمفعول له أو لأجله
.10	الظرف		النداء
.11	الفعل المتعدي وغير المتعدي		
.12	الفعل المضارع	الفعل المستقبل	
.13	العطف		

المبحث الثالث: التأويل النحوي

التأويل النحوي: ((هو حمل النص على ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي))[1]، وقد اهتم به النحويون؛ للحفاظ على قواعدهم وأصولهم في توجيه وتخريج الآيات التي تعذر عليهم تفسيرها، ومن أوائل النحاة المهتمين بهذه الظاهرة سيبويه، إذ كان يميل إلى تأويل كل ما يصادم الأصل النحوي.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في التأويل النحوي، فمنهج البصريين يقوم على اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، أما الكوفيون فإن مذهبهم يقوم على جواز القياس على الشاذ من الكلام[2].

وقد اهتم ابن المستوفي بالتأويل النحوي في كتابه النظام، ولعل أهم مظاهره:

1. التضمين.
2. الحذف.
3. الزيادة.
4. التأويل بالحمل على المعنى.
5. التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي.
6. التأويل بالفصل.

أولا: التضمين:

التضمين في اللغة: قال الجوهري: ((مأخوذ من ضَمَّنْتُه الشيء تضمينا فتضمّنه عنّي.. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إيّاه، والمضمَّنُ من الشّعر ما ضمنته بيتا، والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه..))[3].

---

(1) التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984: 17/1.

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 86.

(3) الصحاح: 2155/6 (ضمن).

التضمين في الاصطلاح: قال الزركشي: ((هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وأنه يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف))[1]، وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أن التضمين ((أن ينوب فعل أو ما في معناه عن فعل آخر أو ما في معناه فيحمل النائب معنى المنوب عنه، بفعل النيابة لا بأصل الوضع تاركا المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة، ويقتضي حمل المعنى أن يحمل النائب العمل الإعرابي للمنوب عنه أيضا، أي مقتضيات تركيبه من حيث التعدية واللزوم ونوع الحرف المتعلق به))[2].

وللتضمين فوائد منها: ((إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ))[3]، بمعنى أن الكلمة الواحدة في التضمين تؤدي مؤدى كلمتين، وبهذا يراد بالتضمين التوسع في معاني الكلمات من حيث توسع مدلولاتها بما يناسب المقام الذي جاءت فيه[4].

وقد اختلف النحاة في موضع التضمين، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإنما يرون جواز تضمين الأفعال؛ لأن الفعل عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، وإما على تضمين للفعل معنى يتعدى بذلك الحرف[5]، أما الكوفيون فإنهم يجوزون نيابة الحروف بعضها عن بعض[6]، وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين في إنابة الحروف وعده أقل تعسفا[7].

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 338/3.

(2) ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997: 271.

(3) التضمين في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(4) التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968: 9.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 312/2.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) مغني اللبيب: 111/1.

وعلى الرغم من هذا فإن البصريين من لم يكن منكرا تضمين حرف مكان حرف، كسيبويه وأبي عبيدة والمبرد[1].

وقد أنكر أحد الباحثين المحدثين التضمين إذ قال: ((إن مسألة التضمين مسألة لا أساس لها؛ لأنها مبنية على أساس غير متين، وهو الأساس القائل بأن بعض الألفاظ أصول في معانيها، وبعضها فروع، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن هذا اللفظ أسبق وجودا من ذلك اللفظ الآخر في تاريخ الألفاظ المعرق في القدم))[2].

والذي يبدو لي أنه لابد من وجود التضمين؛ وذلك لرفد اللغة العربية بمادة ضخمة حتى تساير الحياة الحاضرة ومتطلباتها المعقدة الكثيرة[3].

أما ابن المستوفي فقد أقر وجود هذه الظاهرة، إذ ذكر التضمين الحرفي والتضمين الفعلي من خلال شرحه للمفردات الواردة في كتابه، إذ نلاحظ أنه أكثر من التضمين الحرفي، واقتصد في التضمين الفعلي.

1. التضمين الحرفي:

ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب، أما الكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا[4]، وعلى هذا بعض المحدثين أمثال: الدكتور مهدي المخزومي[5]، والدكتور إبراهيم السامرائي[6]، وغيرهم.

وقد ظهر التضمين الحرفي عند ابن المستوفي فيما يأتي:

---

(1) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986: 241، 286.

(2) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 75.

(3) دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961: 184.

(4) مغني اللبيب: 111/1.

(5) مدرسة الكوفة: 283-284.

(6) فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987: 218.

▯ الباء بمعنى عن:

وردت الباء بمعنى عن في القرآن الكريم وفي الشعر العربي[1]، ومنه قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[2]، أي: عن عذاب واقع[3]، ومنه قول عنترة[4]:

هَلَّا سَأَلتِ الخَيلَ يا ابنَةَ مالِكٍ ▯ إِن كُنتِ جاهِلَةً بِما لَم تَعلَمي

أراد عما لم تعلمي[5].

وقد وردت الباء بمعنى (عن) عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:

سَلِ المُلكَ عَن خالِدٍ وَالمُلوكَ ▯ بِقَمعِ العِدى وَبِنَفيِ العَداءِ

قال: ((وقالوا: الباء في قوله (بقمع العدى) مثلها في قوله تعالى ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[6]، أي: أي عنه خبير))[7]. فالمراد بقوله (بقمع العدى) في بيت أبي تمام: عن قمع العدى.

▯ الباء بمعنى مع:

هذه الباء تسمى باء الحال[8]، ولها علامتان[9]: إحداهما: أن يحسن في موضعها مع، والأخرى: أن يغني عنهما وعن مصحوبهما الحال، وقد وردت في القرآن والشعر، قال تعالى ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾[10]، أي: مع سلام[11]، وقال الشاعر[12]:

---

(1) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 90-91.

(2) سورة المعارج: الآية 1.

(3) ينظر: الجنى الداني: 109.

(4) ديوانه: 205.

(5) تناوب حروف الجر: 91.

(6) سورة الفرقان: من الآية59.

(7) النظام: 273/1.

(8) تناوب حروف الجر: 94.

(9) الجنى الداني: 104.

(10) سورة هود: من الآية48.

(11) الجنى الداني: 104.

(12) البيت في شرح المفصل: 23/8، بلا نسبة.

ومستنة كأسنان الخرو ◻ ف قد قطع الحبل بالمرود

أي: والمرود فيه، أي هذه حاله.

وقد ذكر ابن المستوفي أن الباء تأتي بمعنى مع، فعند شرحه قول المتنبي:

إن كانَ قَد مَلَكَ القُلوبَ فَإنَّهُ ◻ مَلَكَ الزَمانَ بِأرضِهِ وَسَمائِهِ

قال: ((الباء في (بأرضه) بمعنى مع))[1].

▯ الباء بمعنى في:

وردت الباء بمعنى (في) في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[2]، أي: في بدر، وقال الشاعر[3]:

بِها العَينُ وَالأَرآمُ يَمشينَ خِلفَةً ◻ وَأَطلاؤُها يَنهَضنَ مِن كُلِّ مَجثِمِ

أي: فيها العين.

وقد وردت الباء بمعنى (في) عند ابن المستوفي من خلال شرحه قول المتنبي:

فَلا بِمَن ماتَ فَخراً ◻ وَلا بِمَن نيلكَ رَغبَه[4]

قال: ((.. الباء بمعنى في))[5].

▯ إلى بمعنى اللام:

وردت إلى بمعنى اللام في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، ومنه قوله تعالى ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[6]، والمعنى والأمر لك[7]، ومنه قول الشماخ[8]:

---

(1) النظام: 336/1، وينظر: شرح البرقوقي: 137/1.

(2) سورة آل عمران: من الآية123.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964: 5.

(4) رواية أبي الفتح (نيك رغبة).

(5) النظام: 341/4.

(6) سورة النمل: من الآية33.

(7) المفردات النحوية: كمال بسيوني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988: 54.

(8) ديوانه: 30.

وَاترُك تُراثَ خُفاف إنَّهُم هَلَكوا ☐ أوِ ائتِ حَيّ إلى رِعلٍ وَمَطرودِ

أراد: اترك تراث خفاف لرعل ومطرود[1].

وقد ذكر ابن المستوفي أن (إلى) تأتي بمعنى اللام، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مِن كُلِّ زاهِرَةٍ تَرَقرَقُ بِالنَدى ☐ فَكَأنَّها عَينٌ عَلَيهِ تَحَدَّرُ[2]

قال: (إلى بمعنى اللام كقوله تعالى ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[3])[4].

▯ على بمعنى مع:

وردت على بمعنى مع في القرآن الكريم كقوله تعالى:﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[5]، أي: مع حبه[6].

وذكر ابن المستوفي أن (على) تأتي بمعنى مع، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَلى أنَّها الأيّامُ قَد صِرنَ كُلَّها ☐ عَجائِبَ حَتّى لَيسَ فيها عَجائِبُ

قال: (على هنا بمعنى مع)[7].

▯ عن بمعنى على:

وردت (عن) في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، قال تعالى ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾[8]، أي على ذكر ربي[9]، وقال ذو الإصبع العدواني[10]:

---

(1) الصاحبي: 105.

(2) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(3) سورة النحل: من الآية68.

(4) النظام: 83/8.

(5) سورة البقرة: من الآية177.

(6) البحر المحيط: 5/2.

(7) النظام: 165/3.

(8) سورة ص: من الآية32.

(9) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 105.

(10) البيت من شواهد الخصائص: 288/2، الإنصاف: 394/1، شرح ابن عقيل: 10/3، شرح الأشموني: 335/2.

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفضَلتَ في حَسَبٍ ☐ عَنّي وَلا أَنتَ دَيّاني فَتَخزوني

أي: في حسب علي[1].

وجاءت (عن) بمعنى (على) عند ابن المستوفي وذلك عند شرحه قول المتنبي:

أَقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ ☐ وَأَسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَوابُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((وعنكم بمعنى عليكم))[2].

▯ في بمعنى مع:

وردت (في) بمعنى (مع) في القرآن الكريم والشعر العربي، ومنه قوله تعالى ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[3]، أي مع عبادي، وقول امرئ القيس[4]:

وَهَل يَنعَمَنْ مَن كانَ أَحدَثُ عَهدِهِ ☐ ثَلاثينَ شَهراً في ثَلاثَةِ أَحوالِ

أي: مع ثلاثة أحوال.

وجاءت (في) (مع) عند ابن المستوفي عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِن خَطَبتُ إِلَيها صَبرَها جَعَلَت ☐ جِراحَةُ الوَجدِ تَدمي في جَوارِحِها

قال: ((في بمعنى مع، أي: مع جوارحها، أي: جراحة القلب مع سائر الجوارح))[5].

2. التضمين الفعلي:

ذهب النحاة إلى أن التضمين يقتصر على الأفعال فحسب، ومنهم الزمخشري فيما نقله عن السيوطي، أنه قال: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين))[6].

---

(1) شرح ابن عقيل: 10/3.

(2) النظام: 332/4.

(3) سورة الفجر: الآية 29.

(4) ديوانه: 27.

(5) النظام: 191/5.

(6) الأشباه والنظائر: 133/1.

وقد ذهب ابن المستوفي إلى أن الفعل قد يضمن معنى فعل آخر، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَجائباً زَعَموا الأيّامَ مُجفِلَةً ☐ عَنهُنَّ في صَفَرِ الأصفارِ أو رَجَبِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أكثر ما يستعمل زعم مع (أنّ) فإذا حذفوا (أنّ) نصبوا ما بعد زعم وزعمت وما كان منهما، ويقبح زعمت زيد منطلق إلا أن تجعل (زعمت) في معنى (قلت) وذلك قليل في الكلام المسموع))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

يَمُلّونَ مِن أيدٍ عَواصٍ عَواصِمٍ ☐ تَصولُ بِأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

قال: ((.. القواضي: التي تقضي على الأعداء بما تريد، وقد يستعمل (قضيت) في معنى (قطعت)..))[2]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَمَن صَحِبَ الدُنيا طَويلاً تَقَلَّبَت ☐ عَلى عَينِهِ حَتّى يَرى صِدقَها كِذبا

قال: ((.. يرى ها هنا بمعنى (يعلم) فيتعدى إلى مفعولين...))[3].

---

(1) النظام: 13/1.

(2) نفسه: 25/3.

(3) نفسه: 287/3.

ثانيا: الحذف

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط[1].

أما في الاصطلاح: إسقاط للشيء لفظا أو معنى[2].

والحاجة إلى الإيجاز تشتد إذا كان معناه معلوما لدى السامع، أما إذا أدى الحذف إلى عدم وضوح المعنى والقصد غير مفهوم فيجب ذكره، لاجتناب الوقوع في الخطأ[3].

((والحذف مظهر من مظاهر التأويل.. يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه))[4]، وقد اهتم ابن المستوفي بهذه الظاهرة وأولاها عناية كبيرة من الناحية النحوية، إذ أنه كشف عن نوع المحذوف وما يقتضيه من تقدير فقد يكون المحذوف اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة، وفيما يأتي أنواع الحذف عند ابن المستوفي:

1. حذف الاسم:

تنوع حذف الاسم عند ابن المستوفي، فقد ذكر حذف المبتدأ والخبر والصفة والموصوف والمفعول به والمضاف..

ا حذف المبتدأ:

عند شرحه قول أبي تمام:

حَمدٌ حُبيتَ بِهِ وَأَجرٌ حَلَّقَت ☐ مِن دونِهِ عَنقاءُ لَيلٍ مُغرِبِ

---

(1) القاموس المحيط: 130/3 (حذف)، لسان العرب: 39/9 (حذف).

(2) ينظر: الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، 1975: 384/2.

(3) ينظر: الخصائص: 84/1-88، دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، قراءه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992: 146، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط1، 1381هـ-1962: 280/2-282، أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975: 134.

(4) أصول التفكير النحوي: 281.

قال: ((ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد..))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

أَزائِـرٌ يـا خَيـالُ أَم عائِـد ☐ أَم عِنـدَ مَـولاكَ أَنّـي راقِـد

قال: ((أزائر: خبر مبتدأ محذوف تقديره أزائر أنت))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

لَيسَ كَما ظَنَّ غَـشيَةٌ لحقَـت ☐ فَجِئـتَني في طِلالِهـا قاصِـد

قال: ((غشية خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي غشية لحقت))[3].

▯ حذف الخبر:

ذكر ابن المستوفي حذف خبر المبتدأ وحذف خبر كان، فعند شرحه قول المتنبي:

أَلشرُ الكِباءِ[4] وَوَجهُ الأَميرِ ☐ وَصَوتُ الغِناءِ وَصافي الخُمورِ

قال: ((خبر المبتدأ محذوف للعلم به، كأنه قال: أهذه الأشياء تجتمع لأحد، أي كما اجتمعت لي))[5].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَكانَت وَكُنّا فِداءَ الأَميرِ ☐ وَلا زالَ مِن نِعمَةٍ في مَزيدِ

قال: ((وحذف خبر كان، لمجيئه في آخر الكلام، والتقدير: فكانت فداء الأمير، وكن فداء الأمر، ثم حذف الأول كما ذكرنا))[6].

▯ حذف الصفة:

ذكر ابن المستوفي حذف الصفة عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 183/2.

(2) النظام: 406/7، الموضح: 352/2.

(3) نفسه: 407/7.

(4) الكباء: العود.

(5) نفسه: 61/9، شرح البرقوقي: 249/2.

(6) نفسه: 55/7، الموضح: 178/2.

لا يُحرَمِ الحَرمَانِ خَـيراً إنَّهُـم ☐ حُرِموا بِهِ نَـوءاً مِـنَ الأنـواءِ

قال: ((النوء هنا يريد به: النوء الماطر، فحذف الصفة، أو يريد من الأنواء الماطرة فحذف أيضا))[1].

▯ حذف الموصوف:

عند شرحه قول أبي تمام:

قِفا قَلـيلاً بِهـا عَلَـيَّ فَـلا ☐ أَقَـلُّ مِـن نَظـرَةٍ أُزَوِّدُهـا

قال: ((قليلا: صفة لموصوف محذوف، ثم يجوز أن يكون ذلك المحذوف مصدرا تقديره: قفا وقوفا قليلا بها علي، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره: قفا زمانا قليلا))[2].

▯ حذف المفعول به:

عند شرحه قول المتنبي:

خَليلَيَّ ما هَذا مُناخـاً لِمِثلِنـا ☐ فَشُدّا عَلَيها وَارحَـلا بِنَهـارِ

قال: ((في قوله (فشدا عليه) نوعان من الضرورة: حذف المفعول وهو الرحال، أي: شدا الرحال، والكناية عن غير مذكور وهي الإبل))[3].

▯ حذف المضاف:

وهذا من أكثر المواطن شيوعا في العربية واطرادا[4]، وهو كثير في كتاب النظام، فعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 216/1.

(2) نفسه: 416/6.

(3) نفسه: 374/8، وينظر: شرح البرقوقي: 217/2.

(4) ينظر: التأويل النحوي: 352/1.

لا سِرتِ مِن إِبلٍ لَوَ أَنّي فَوقَها ☐ لَمَحَت حَرارَةُ مَدمَعيٍّ سِماتِها

قال: ((المدمع: مجرى الدمع من العين، وإنما أراد حرارة دمعي، فذكر مجرى الدمع، لأنه يدل على الدمع، فكأنه قال: حرارة ذي مدمعي، فحذف المضاف، وهو (ذي)))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهُ خُلُقٌ لَهي القُرآنُ عَنهُ ☐ وَذاكَ عَطاؤُهُ السَرَفُ البِدارُ

قال نقلا عن المرزوقي: ((قوله: (السرف والبدار) اراد: ذو البدار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))[2].

2. حذف الفعل:

ذكر ابن المستوفي أن الفعل قد يحذف للدلالة عليه، فعند شرحه قول المتنبي:

قِرانٌ تَلاقى الصَلتُ فيهِ وَعامِرٌ ☐ كَما يَتَلاقى الهِندُوانِيُّ وَالنَضرُ

قال: ((ورفع (قران) بفعل مضمر كأنه قال: من أنجب به قران هذه حاله وصفته))[3]، وعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِذا أَنالُ وقَلَّما فكأنَّما ☐ مَرضُ المَسؤُلُ لحمَه بمقارضِ

قال: ((أي وقلما ينيل، فحذف الفعل بعد قلما لما في الذي قبله من الدلالة عليه، ومثله يحسن في الكلام))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

هَلّا عَلى عَقَبِ الوادي وَقَد صَعِدَت

أُسدٌ تَمُرُّ فُرادى لَيسَ تَجتَمِعُ

---

(1) النظام: 12/8.

(2) نفسه: 39/5.

(3) نفسه: 35/9، وينظر: شرح البرقوقي: 259/2.

(4) نفسه: 351/9.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((أي هلا صبرتم وثبتم، فحذف الفعل، لدلالة الحرف عليه، لأن التخصيص لا يكون إلا بالفعل))[1].

3. حذف الحرف:

أ. حذف حرف الجر

ذكر ابن المستوفي حذف حرف الجر (في) عند شرحه قول أبي تمام:

وَيَومٍ أَمامَ المُنْكِدِ دَحضٍ وَقَفتُهُ ☐ وَلَو خَرَّ فيهِ الدينُ لَانهالَ كاتِبُه

قال: ((يريد وقفت فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل))[2].

ب. حذف (يا) النداء:

عند شرحه قول المتنبي:

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ☐ ثُمَّ انثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا

قال: ((هذي: أي يا هذه ناداها، فحذف حرف النداء ضرورة، لأن (هذي) تصلح أن تكون وصفا لأي، ألا تراك تقول: يا ايتها ذي، كما تقول: يا أيها الرجل، فلما كان كذلك كرهوا حذف (أي) و(يا) جميعا، إلا أن ذلك قد يجوز في ضرورة الشعر))[3].

وعلى هذا الراي ذهب التبريزي[4]، والبرقوقي[5].

والحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم، لورود السماع به[6]، وذكر ابن كمال باشا جواز حذف حرف النداء، إذا لم يكن المنادى اسم الجنس أو اسم غارة أو المندوب أو المستغاث.

---

(1) النظام: 345/10، وينظر: المفسر: 87/2.

(2) نفسه: 408/1.

(3) نفسه: 355/9.

(4) الموضح: 160/3-161.

(5) شرح البرقوقي: 301/2.

(6) شرح ابن عقيل: 4/4.

وشذ حذفه من اسم الجنس في مثل: أصبح ليل[1]، أي صر صبحا يا ليل، وابن كمال باشا لم يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة حتى شذوذا[2].

ج. حذف واو الحال:

عند شرحه قول المتنبي:

وَقَد زَعَموا أَنَّهُ إِن يَعُد ◻ يَعُد مَعَهُ المَلِكُ المُعتَصِب

قال: ((موضع (معه الملك المعتصب) ينصب على الحال، بحذف الواو، أي: (ومعه الملك المعتصب)، وحذف الواو الحالية موجود في أشعارهم، قال المسيب بن علس[3]:

نَصَفَ النَهارُ الماءُ غامِرُهُ ◻ وَرَفيقُهُ بِالغَيبِ لا يَدري

أراد: والماء غامره، فحذف واو الحال))[4].

د. حذف لا:

عند شرحه قول أبي تمام:

أنسَى مقالك في المنى لك مقنع ◻ والقول يعرف جده بمعارض

قال نقلا عن أبي العلاء: ((إذا رويت (إنسَي) على خطاب المؤنث، فالمعنى اتركي هذا المقال كأنك له ناسية، وإذا روى (أنسى) على الإخبار فالمعنى: لا أنسى، وحذف (لا) كما حذفت مع القسم في مثل قوله[5]:

آليت أثفَفُ مِنكُمُ ذا لحيةٍ ◻ أبداً فتنظرَ عينُه في مالِها))[6]

---

(1) أمثال المفضل الضبي (ت 171هـ)ن قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط1، 1981، ط2، 1983: 123.

(2) ينظر: أسرار النحو: 128.

(3) البيت في النظام: 92/4.

(4) نفسه: 92/4.

(5) لم اقف على قائله.

(6) النظام: 123/10.

هـ. حذف همزة الاستفهام:

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل[1]، أو لأجل الضرورة، وقد ورد عند ابن المستوفي حذف همزة الاستفهام، فعند شرحه قول المتنبي:

يَظُنُّ أَنَّ فُؤادي غَيرَ مُلتَهِبٍ ☐ وَأَنَّ دَمعَ جُفوني غَيرُ مُنسَكِبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((أراد: أتظن؟ بالاستفهام، فحذفه وهو يريده..))[2].

و. حذف أنْ:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمِن قَبلِ النِطاحِ وَقَبلَ يـانِي ☐ تَبينُ لَكَ النِعاجُ مِنَ الكِباشِ

قال: ((.. يجوز في (يأني) الرفع، وهو الوجه؛ لأنه أراد: وقبل أن يأتي، فلما حذف (أن) رفع الفعل، ويجوز أن يكون منصوبا بـ(أن) المحذوفة..))[3].

4. حذف الجملة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلنا لَها أَينَ أَرضُ العِراقِ ☐ فَقالَت وَنَحنُ بِتُربانَ ها

قال: ((ها: اسم إشارة، وأراد ها هي ذه، ولكنه حذف الجملة وترك الحرف الذي من عادته أن يكون في صدرها، كقول النابغة[4]:

أزف الترحّل غير أنّ ركابَنا ☐ لَمّا تزل برحالها وكأن قد

أي: قد زالت، فحذف الفعل والفاعل المضمر فيه، واكتفى بـ(قد)))[5].

---

(1) معاني النحو: 610/4.

(2) النظام: 52/4، شرح البرقوقي: 217/1.

(3) نفسه: 23/10، ينظر: نفسه: 320/2.

(4) ديوانه: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963: 38.

(5) النظام: 300/1.

ثالثا: الزيادة:

اختلف النحاة في معنى للزيادة[1]، فمنهم من يرى أنها دخول حرف، أي: (صيغة مزيدة) كخروجه من غير إحداث معنى، ومنهم من يرى أنها حرف (صيغة مزيدة) يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى، ومنهم من جمع بين هذين الرأيين، فذكر أنها على ثلاثة أوجه:

الأول: إلغاء في المعنى فقط.

الثاني: إلغاء في العمل فقط.

الثالث: الإلغاء في المعنى واللفظ.

((وقد شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزا من تفكير العلماء قدامى ومحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين))[2].

وقد أشار الزركشي إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلة، ومنهم من يسميه المقحم، وأشار إلى أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين[3]، وقد نبه إلى خلافهم في وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله ((فمنهم من أنكره.. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد للطرق))[4].

ويرى أحد الباحثين المعاصرين[5]: أن للحروف الزائدة فائدتين:

---

(1) أصول التفكير النحوي: 308-310.

(2) زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان نسدا عباس، ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000: 11.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/70-73.

(4) البرهان في علوم القرآن: 3/72-73.

(5) دراسة في حروف المعاني الزائدة: المقدمة (د).

الأولى: معنوية:

وهي تأكيد للمعنى الثابت وتقويته، كزيادة (الباء) في قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[1].

الثانية: لفظية:

ما قاله الرضي الاستربادي: ((فهي تزين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن للشعر أو لحسن للسجع، أو غير ذلك..))[2].

أما ابن المستوفي في شرحه، فقد ذهب إلى القول بالزيادة، إذا اتخذت عنده شكلين هما:

الأول: زيادة حرفية (زيادة من، ما، الباء، الواو، اللام).

الثاني: زيادة إسمية (زيادة مثل).

الزيادة الحرفية:

1. زيادة (من):

الغرض من زيادتها[3] هو توكيد العموم والاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، نحو: ما كلمت من أحد، والغرض الآخر: التنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة منفية تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، نحو: هل من رجل في الدار؟

أما عن شروط زيادتها فقد ذكر سيبويه وجمهور البصريين عدا الأخفش لزيادة (من) شرطين[4]:

1. أن يكون مجرورها نكرة.
2. أن يكون الكلام منفيا أو شبيها بالمنفي (النهي والاستفهام).

---

(1) سورة فصلت: من الآية46.

(2) شرح الكافية: الرضي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985: 384/2.

(3) ينظر: الكتاب: 130/2.

(4) دراسة في حروف المعاني الزائدة: 207.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (من) تأتي زائدة في الواجب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مَن نالَ مِن سُؤدُدٍ زاكٍ وَمِن حَسَبٍ
ما حَسبُ واصِفِهِ مِن وَصفِهِ حَسَبا

قال: ((.. ويجوز أن تكون (من) زائدة في الواجب..))[1].

والذي يبدو لي أن ابن المستوفي قد خالف رأي سيبويه وجمهور البصريين، وأخذ برأي الكوفيين والأخفش في زيادة (من) في الموجب[2].

2. زيادة (ما):

المواضع التي جاءت فيها (ما) زائدة هي[3]:

1. اتصالها بـ(إنّ) وأخواتها.
2. اتصالها بأدوات الشرط.
3. تكون مقحمة بين الجار والمجرور (بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار ومجروره).
4. اتصالها ببعض الأفعال.
5. تكون زائدة بعد بعض النكرات.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (ما) تأتي زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

بِأبي ومن حَسُنَت لَهُ بِأبي ☐ مَن لَيسَ يَعرِفُ غَيرَ ما أَرَبي[4]

---

(1) النظام: 76/3.

(2) مغني اللبيب: 428/1.

(3) دراسة في معاني الحروف الزائدة: 159.

(4) انفرد ابن المستوفي برواية (بأبي ومن) ورواية الصولي والتبريزي (بأبي وإن) ورواية الصولي (خشنت) بالخاء.

قال: ((.. وقوله: (غير ما أربي) يجوز أن تكون (ما) زائدة، ويجوز أن تكون (ما) في معنى الذي...))[1].

والذي أراه أن (ما) في قول أبي تمام موصولة بمعنى الذي إذ لا سبب لزيادتها.

3. زيادة الباء:

تأتي زائدة في مواضع هي[2]:

- مع الفاعل.
- مع المبتدأ.
- مع الخبر.
- مع المفعول به.
- مع الحال.
- مع لفظي عين ونفس في التأكيد.

وقد جاءت الباءُ زائدة عند ابن المستوفي في غير هذه المواضع، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَرتُ عَنكَ بِصَبرٍ غَيرِ مَغلوبِ ☐ وَدَمعِ عَينٍ عَلى الخَدَّينِ مَسكوبِ

قال: ((.. فإن جعلت الباء زائدة وليس بحسن كان موضعها نصبا على المصدر، وإن لم تجعلها كان موضعها نصبا على الحال تقديره: معتصما بصبر غير مغلوب..))[3].

ومن أمثلة مجيئها زائدة في المواضع المذكورة سابقا زيادتها في فاعل كفى، فعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 181/3.

(2) الجنى الداني: 110-116، وينظر: دراسة في معاني الحروف الزائدة: 32.

(3) النظام: 185/3.

كَفى بِصَفاءِ الوُدِّ رِقّــاً لِمِثلِــهِ ☐ وَبِالقُربِ مِنهُ مَفخَـراً لِلَبيــبِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. والباء في (بصفاء الود) وفــي (بــالقرب) زائــدة، كقولهم: كفى بالله، أي: كفى الله))[1].

الزيادة الإسمية:

وردت عند ابن المستوفي زيادة (مثل)، فعند شرحه قول المتنبي:

وَلَم أَقُل مِثلُــكَ أَعــنِي بِــهِ ☐ سِواكَ يــا فَــرداً بِــلا مُــشبِهِ

قال: ((أي أنت تفعل هذا ولا مثل لك، كأنه أراد زيادة (مثــل)، قــال المــرار الفقعسي:

فَقُلتُ الْتَزِم عَنكَ ظَهرَ القعود ☐ جَزى اللّهُ مِثلَكَ شَرَّ الجَــزاءِ[2]

أي: جزاك الله وأشباهك..))[3].

رابعا: الفصل:

((لفظ (الفصل) مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده... فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحــث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمــة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جــزأي الجملــة عملا وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى))[4].

والفصل قد يكون بين المبتدأ والخبر، وبــين الفعــل والفاعــل، وبــين الجــار والمجرور، وبين العاطف والمعطوف، وبين المضاف والمضاف إليه.. ومما ورد عنــد ابن المستوفي للفصل بين المبتدأ وخبره، فعند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 272/3، شرح البرقوقي: 178/1.

(2) ينظر: الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمــود محمــد شاكر، دار المعارف، مصر: 54، وفيه (البعير كمان (القعود).

(3) النظام: 364/4-365.

(4) أصول التفكير النحوي: 338-339.

أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ آدَمٌ ☐ وَأَبُوكَ وَالثَّقَلانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((في إعراب هذا البيت تعسف، وتقديره: كيف يكون آدم أبو البرية وأبوك محمد وأنت الثقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمد) بالجملة التي هي قوله (والثقلان أنت)، وهي أجنبية..))[1].

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَلامُ الوُشاةِ لَيسَ عَلى الأَحـ ☐ ـبابِ سُلطانُهُ عَلى الأَضدادِ

ذكر عدة آراء في إعراب هذا البيت، منها ما نقله عن أبي العلاء أنه قال: (((على) الأولى فيها وجهان: أحدهما خبر ليس واسمها مضمر فيها يعود على الكلام و(على) الثانية خبر (سلطانه).. والثاني: سلطانه: اسم ليس، وخبرها (على الأضداد).. وقد فصل في هذا الوجه بين المبتدأ وخبره، وبـ(ليس) وهي من الجملة الثانية))[2].

خامسا: التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي:

من أساليب التأويل النحوي عند ابن المستوفي، ذكر عدة أوجه إعرابية عند شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، إذ يذكر تارة الأوجه الإعرابية دون أن يرجح بينها، وتارة يذكرها مع للترجيح مستعملا ألفاظا في الدلالة على الترجيح، نحو: والاختيار[3]، الأوضح[4]، الأحسن[5]، الأقوى[6]، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَفُّ الإِزارِ تَنالُ جارَةُ بَيتِهِ ☐ أَرفادَهُ وَتُجَنَّبُ الأَرفاثا

قال: ((ويجوز رفع (الجارة) ونصبها، والرفع أحسن، وليس النصب بقبيح..))[7].

---

(1) النظام: 49/7، الموضح: 175/2.

(2) نفسه: 278/7.

(3) نفسه: 418/8.

(4) نفسه: 625/9.

(5) نفسه: 101/5.

(6) نفسه: 442/5.

(7) نفسه: 101/5.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إيثارَ شَزرِ القُوى يَرى جَسَدَ الـ ـ □ ـ مَعروفِ أولى بِالطِبِّ مِن جَسَدِه

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (آثرني) ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى))[1]، وعند شرحه قول المتنبي:

أهلاً بِدارٍ سَباكَ أغيَدُها □ أبعَدُ ما بانَ عَنكَ خُرَّدُها

ذكر ابن المستوفي الأوجه الإعرابية في لفظتي (أهلا) و(أبعد)، قال: ((انتصب (أهلا) بمضمر تقديره جعل الله لك أهلا بتلك الدار، وقال ابن المستوفي: انتصب (أهلا) على المفعول، وعاملها محذوف أي: لقيت أهلا... وقيل: ينتصب (أهلا) انتصاب المصادر... وأما (أبعد) فيروى على ثلاثة أوجه: أحدها رفع الدال و(ما) نكرة موصوفة، أي: أبعد شيء أبان عنك... والثاني: نصب الدال على المصدر، و(نخردها) فاعل (بان)... والثالث: فتح الباء والدال وسكون العين على الاستفهام بمعنى الإنكار))[2].

والذي يبدو لي أن لفظة (أهلا) منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: لقيت أهلا، أما لفظة (أبعد) فهي مرفوعة على أنها مبتدأ و(ما) نكرة موصوفة، تقديرها: أبعد شيء أبان عنك.

---

(1) النظام: 442/5.

(2) نفسه: 407/6-408.

المبحث الرابع: حروف المعاني

((إن من أهم مميزات اللغة العربية وخصائصها وأسرار جمالها هو تعدد معاني حروفها، فلابد من معرفة معاني حروفها، وإتقان استعمالاتها لمن يتحرى دقة التعبير، ويتوخى تحقق الفائدة المعنوية منها، لأن العمل للمعنى والمعاني تؤدى بالحروف))[1].

((إن حروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام، وهي العامل الأول من عوامل الإعراب عند الذين يعنون بأمر العامل من علماء العربية؛ ودرسها مدخل لدرس الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغيير مواقع ألفاظها المفردة))[2].

((ولو أنك ألقيت نظرة على بعض كتب النحو لرأيت النحاة يسوقون معاني الحروف، ومنها حروف الجر أو الإضافة أو الصفات، ويقولون أن الباء تفيد الإلصاق، وعلى تفيد الاستعلاء.. ويضيفون إلى هذه المعاني الأصلية عدة معان أخرى قد تؤول إلى المعاني الأصلية وقد لا نؤول إليها..))[3].

وقد أولى ابن المستوفي هذا النوع من الألفاظ عناية واضحة منبها على معانيها المتعددة، بحسب ارتباطها في الكلام، فقد وقف على الكثير من هذه الحروف، وهي: اللام، والباء، والفاء، وربما، من، إلى، ما، لا،...

وسأعرض في هذا المبحث أهم الحروف التي نبه عليها ابن المستوفي مقسمها أربعا أقسام: للحروف الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرباعية.

1. الحروف الأحادية:

أولى ابن المستوفي هذه الحروف عناية كبيرة، ومنها الباء، والفاء، واللام، ولهذه الحروف خصائص كثيرة[4].

---

(1) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984: 47.

(2) نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987: المقدمة (4).

(3) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 8.

(4) دراسات في الأدوات النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الربيعان، الكويت، 1399هـ-1971: 26-30.

- ربط الأسماء بالأفعال والسماء بالأسماء، والجمل بالجمل تعبيرا عن علاقة سياقية.
- كثرة دورانها في الكلام.
- عدم دخلها في دول تصريفي.
- كونها مبنية إطلاقا.
- تنوعها بين متصل ومنفصل.
- لزومها موقعا معينا في السياق.
- عدم قبولها خصائص الاسم أو الفعل مجتمعة.

□ الباء:

للباء أربعة عشر معنى[1]: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية (مكانية أو زمانية)، والبدل، والمقابلة، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والغاية، والتوكيد.

وقد ذكر ابن المستوفي ثلاثة معانٍ في كتابه، هي: التعدية والظرفية والتوكيد:

1. باء التعدية:

وتسمى باء النقل أيضا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول: ذهب محمد، ذهبت بمحمد وأذهبته[2].

وذكر ابن المستوفي (باء التعدية) عند شرحه قول أبي تمام:

رَبُّ دَهرٍ أَصَمَّ دونَ العِتابِ □ مُرصِدٌ بِالأَوجالِ وَالأَوصابِ

قال: ((مرصد: أي معد بالاوجال، والباء للتعدية، وهو مفعول أي يجعل الأوجال رصدا))[3].

---

(1) تم الكلام عليها في مباحث الزيادة: 208-209.

(2) المفردات النحوية.

(3) النظام: 166/3.

2. الباء الظرفية:

قد تكون هذه الباء زمانية أو مكانية، وذكر ابن المستوفي الباء الظرفية، عند شرحه قول المتنبي:

وَأمسَت تُخَيِّرُنا بِالنقابِ ☐ وادي المِياهِ وَوادي القُرى

قال: ((وقد روي (بالنقاب بوادي المياه) ويكون بدلا، وقد عاد العامل في المبدل منه، ويجوز أن تكون (الباء) فيهما غير مبدل، كأنه قال: تعلمنا بهذا الموضع بوادي المياه ووادي القرى، وتكون (الباء) في (النقاب) بمعنى الظرفية..))[1].

والذي يبدو لي أن الباء في قوله (بالنقاب) تدل على الظرف المكاني، لأن النقاب موضع.

ا الفاء:

هي من الحروف ذات الأصل الواحد[2]، وترد الفاء عند النحاة[3] على ثلاثة أوجه: عاطفة، وجوابية، وزائدة، والعاطفة تفيد الترتيب، والتعقيب.. وقد ذكر ابن المستوفي من معاني الفاء: التعقيب، وإرادة الجزاء.

1. فاء التعقيب:

قال ابن هشام: ((التعقيب: وهو كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة..))[4].

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفاء تأتي للتعقيب عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 456/1.

(2) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986: 179.

(3) الجنى الداني: 121، بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت: 195/1، مغني اللبيب: 342/1 وما بعدها، المفردات النحوية: 116، إذ ذكر أنها ترد على وجهين هما: عاطفة ورابطة.

(4) مغني اللبيب: 326/1، المفردات النحوية: 116.

وَلَم أتجهّم رَيبَ دَهري بِرَأيِـهِ ☐ فَلَم يَجتَمِع لي رَأيُهُ وَالنَوائِبُ[1]

قال: ((.. وأتي بالفاء وهي أولى من الواو؛ لأن فيها نوعا من التعليـل، وفيهـا تعقيب))[2].

2. الفاء الدالة على إرادة الجزاء:

ذكر ابن المستوفي أن الفاء تدل على الجزاء عند شرحه قول أبي تمام:

لا تَنسَيَن تِلكَ العُهـودَ فَإِنَّمـا ☐ سُمّيتَ إِنسـاناً لِأَنَّـكَ ناسـي

قال: ((قوله (لا تَنسَيَن تِلكَ العُهودَ فَإِنَّما)، يحسن أن يروى بالفـاء والـواو؛ لأن المعنى يحتمل وجهين كما تقول: لا تقرب خير فإنما هي حمى وناقض، فالواو والفـاء يصلحان في هذا الموضع، إلا أن الفاء تدل على إرادة الجزاء، كأنه قال: لا تنسين تلـك العهود فإنْ وصيتك باجتناب النسيان فإنما ذلك لشيمة تعرف منك، فالجملة الثانية متعلقة بالأولى))[3].

☐ اللام:

ترد على ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة[4].

ومن معاني اللام التي ذكرها ابن المستوفي: لام الإسـاغة، ولام أجـل، ولام الاستغاثة.

1. لام الإساغة:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لِـأَحِبَّتي أَن يَملَـؤوا ☐ بِالـصافِياتِ الأَكوُبـا

---

(1) رواية الصولي والتبريزي (ولم أتسقط) مكان (ولم أتجهم).

(2) النظام: 164/3.

(3) نفسه: 236/9.

(4) مغني اللبيب: 409/1.

قال: ((اللام ها هنا بمعنى الإساغة، تقول: للمريض الفطر، أي يجوز له أن يفطر، وهذا يقول: لا صدق لي أن تعرضوا عليّ الكؤوس عند المنادمة، ولكن علي أن أرعى أمر نفسي، فإن كان ما يعرضونه علي معتوقا أجبت إليه..))[1].

2. لام أجل:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لِأَيِّ صُروفِ الدَهرِ فيهِ نُعاتِبُ ☐ وَأَيَّ رَزايـاهُ بِسوتِرٍ نُطالِبُ

قال: ((وكان الأستاذ أبو بكر يذهب إلى أن اللام هي لام أجل، يريد: لأجل أي صرف من صروف الدهر نعاتب إخواننا..))[2].

والذي يبدو لي أن هذه اللام هي لام التعليل نفسها، كقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[3]، أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل[4].

3. لام الاستغاثة:

قال الجرجاني: ((اعلم أن اللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب، فالاستغاثة كقولهم: يا لزيد للخطب الجليل.. فإذا قيل: (يا لزيد للخطب الجليل) فكأنه: أدعو زيدا للخطب الجليل))[5].

وقد ذكر ابن المستوفي لام الاستغاثة عند شرحه قول المتنبي:

صِح يا لَجُلهُمَةٍ تُجِبكَ وَإِلَمـا ☐ أَشفارُ عَينِكَ ذابِلٌ وَمُهَنَّدُ[6]

---

(1) النظام: 99/4.

(2) نفسه: 100/4.

(3) سورة العاديات: الآية 8.

(4) مغني اللبيب: 412/1. .

(5) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982: 788/2.

(6) انفرد أبو الفتح برواية (تجبك) مكان (تذرك).

قال: ((اللام في (يا لجلهمة) لام الاستغاثة..))[1].

2. الحروف الثنائية:

الحروف ذات الأصل الثنائي، تكون على ضربين[2]: متفق عليه، ومختلف فيه، وذكر المرادي أن عددها ثلاثة وثلاثون حرفا[3]، وتختلف معانيها بحسب دورانها في التراكيب، وقد ذكر ابن المستوفي الحروف الثنائية وما دلت عليه من معاني، ومن الحروف التي ذكرها في شرحه: من، وما، وأو، ولا.

ا من:

تأتي على خمسة عشر وجها[4]: ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ومرادفة عن، ومرادفة الباء، ومرادفة في، وموافقة عند، ومرادفة ربما، ومرادفة على، والفصل، والغاية، والتنصيص على العموم، وتوكيد العموم، وقد ذكر ابن المستوفي من معانيها ابتداء الغاية[5]، والتبعيض، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَحامِدٍ لا يُفيقُ قُلتُ لَهُ ☐ مِن صابِ قَولٍ يُردي وَمِن سَلَعِه[6]

قال: ((..(من) للتبعيض..))[7].

ا ما:

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، والذي يهمنا من هذين الوجهين هو (ما) الحرفية، إذ تأتي على ثلاثة أوجه[8]:

---

(1) النظام: 45/7.

(2) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 179.

(3) الجنى الداني: 209.

(4) مغني اللبيب: 608/1 وما بعدها.

(5) النظام: 455/6.

(6) رواية التبريزي (يدمي) مكان (يردي).

(7) النظام: 217/10.

(8) مغني اللبيب: 582/1 وما بعدها، والمفردات النحوية: 174-175.

1. (ما) النافية:

ذكر ابن المستوفي (ما) النافية عند شرحه قول أبي تمام:

فما أنت من رجع ربع قـوى □ سـألت لريـا وربـع خـلاء

قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. (ما) في قوله (ما أنت) نفي مثلها في الحديث (وما أنا من ود ولا ود مني)[1]))[2].

2. (ما) المصدرية:

عند شرحه قول المتنبي:

أَقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ □ وَأَسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَـوابُ

قال: ((نصب (حب) على المفعول له، و(ما) مصدرية))[3]، وقال: ((ولا يمتنـع أن تكون بمعنى الذي، وهو أجود..))[4].

وللذي يبدو لي أن (ما) في قوله: (ما خف) موصولة بمعنى الذي.

3. (ما) الزائدة:

وهي نوعان: كافة وغير كافة.

وقد وردت عند ابن المستوفي (ما) الكافة، وهي أنواع[5]، مـا ورد عنـد ابـن المستوفي (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إنّ وأخواتها)، فعنـد شرحه قول المتنبي:

---

(1) رواية الحديث كالآتي: (ما أنا من دد ولا الدد مني)، النهاية: 109/2، والدد هو اللهو واللعب.

(2) النظام: 303/1.

(3) نفسه: 341/4.

(4) نفسه: 342/4.

(5) تأتي (ما) الكافة على أنواع هي: 1. الكافة عن الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثـر، وطال. 2. الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بـ(إنّ وأخواتها). 3. الكافة عن عمل الجر وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف نحو: رب، والباء، ومن.. والظروف نحو: بعد، وبين، حيث.. مغني اللبيب: 588/1 وما بعدها.

وَنَشرٌ مِـنَ المِـسك لَكِنَّمـا ☐ مَجـامِرُهُ الآسُ وَالنَـرجِسُ

قال: (((ما) في قوله (لكنما) كافة، وإذا كانت كافة فهي حرف، وزعم بعض النحويين أنها كانت كافة فهي اسم نكرة.. [1]))[2].

☐ أو:

ثنائية البنية والأصل[3]، وحرف عطف باتفاق العلماء[4]، وله معان كثيرة ذكرها النحاة انتهت إلى اثني عشر معنى[5]، هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق، والإضراب، والتقسيم، ومعنى (إلا) في الاستثناء، ومعنى إلى، والتقريب، والشرطية، والتحقيق، والتبعيض، وقد ذكر ابن المستوفي أن (أو) تكون بمعنى (إلا) وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَأيُّ مَرامٍ عَنهُ يَعـدو نِياطُـهُ ☐ عَدا أو تَكِلُّ الناعِجاتِ أخاشِبُه

قال: ((وروي: .. عدا أو يفل.. و(أو) هاهنا بمعنى إلا أن، أي: لا يصرف عنه بعد مرام إلا أن تحبس الناعجات أخاشب المرام..))[6].

☐ لا:

تأتي على ثلاثة أوجه هي[7]: نافية، ناهية، زائدة، وقد ذكر ابن المستوفي (لا) النافية عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع (إنّ وأخواتها) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام.. مغني اللبيب: 589/1.

(2) ينظر: النظام: 400/9.

(3) الجنى الداني: 209.

(4) شرح اللمع: ابن برهان العكبري (ت 456هـ)، دراسة وتحقيق فائز فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984: 247/1-250، الجنى الداني: 245، أوضح المسالك: 52/1.

(5) مغني اللبيب: 131/1 وما بعدها.

(6) النظام: 59/3.

(7) المفردات النحوية: 149 وما بعدها.

وَعِندي قَباطِيُّ الهُمـامِ وَمالُـهُ ☐ وَعِندَهُمُ مِمّا ظَفِرتُ بِهِ الجَحـدُ

قال: ((.. وقوله: (وعندهم مما ظفرت به الجحد)، دعاء عليهم أن لا يرزقوا شيئا، حتى إذا قيل لهم: هل عندكم خير أو بر من هذا الممدوح؟ قالوا: لا، فذلك هو الجحد، لأن (لا) حرف نفي..))[1].

3. الحروف الثلاثية:

الحروف الثلاثية الأصل تكون على ضربين: متفق عليه، ومختلف فيه[2]، وقد أحصى لها المرادي ستة وثلاثين حرفا، ومن الحروف الثلاثية التي ذكرها ابن المستوفي إلى ورب.

▯ إلى:

حرف جر له ثمانية معان[3]: انتهاء الغاية والمعية والتبيين ومرادفة اللام وموافقة في، والابتداء وموافقة عند، والتوكيد، وقد ذكر ابن المستوفي معنى واحدا من معاني (إلى) وهو انتهاء الغاية، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَكَم وَكَم حاجَةٍ سَمَحتَ بِهـا ☐ أَقرَبُ مِنّـي إِلَـيَّ مَوعِـدُها[4]

قال: ((قوله (أقرب مني إلي موعدها) كلام متعقد يتعذر تحصيله وتعقده، إن (من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها..))[5].

▯ ربّ:

حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى إسميّته، .. ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا[6]، وقد ذكر ابن المستوفي أنها تأتي للتقليل، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) النظام: 208/7.

(2) الجنى الداني: 300.

(3) ينظر: نفسه: 373، مغني اللبيب: 155/1-158، المفردات النحوية: 53-54.

(4) رواية أبي الفتح والواحد (وكم وكم).

(5) النظام: 455/6.

(6) مغني اللبيب: 265/1.

وَلَرُبَّما أشكته نَكبَـةُ حـادِثٍ ☐ نَكَأَت بِباطِنِ صَـفحَتَيهِ نُـدوبا

قال: ((.. وجاء بـ(ربّما) وهي للتقليل..))[1]، والذي أراه أنها تحتمـل التقليـل والتكثير في هذا البيت.

4. الحروف الرباعية:

وتأتي على ضربين: متفق عليه ومختلف فيه، وعددها تسعة عشر حرفا[2]، ذكر ابن المستوفي منها (كأن)، وقد ذكر ابن هشام[3] أنّ لها أربعة معان، هي: التشبيه والشك والظن، والتحقيق والتقريب، ومن معاني (كأن) عند ابن المستوفي التشبيه، فعند شـرحه قول أبي تمام:

كَأَن لَم يَقُل يَوماً كَأَنَّ فَتَـىً ☐ إِلى قَولِهِ الأَسماعُ وَهيَ لَواغِبُ[4]

قال: ((... وكأن حرف تشبيه..))[5].

والذي يبدو لي أن معنى التشبيه هو المعنى الأكثر شيوعا، أما المعاني الأخـرى (الشك والظن والتحقيق والتقريب) فلم يذكرها ابن المستوفي، إذ اكتفى بمعنى التـشبيه، لأنه أصل معناه.

ومن الحروف الرباعية التي ذكرها ابن المستوفي (حتّى)، وهي جر معناه الغاية في جميع الكلام[6]، وتستعمل على ثلاثة أوجه[7]: أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى، وأن تكون عاطفة، وأن تكون حرف ابتداء، وقد ذكر منها (حتى) العاطفة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 228/3.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 380/1-381.

(3) ينظر: نفسه: 380/1-381.

(4) رواية الصولي والتبريزي (رواغب) مكان (لواغب).

(5) النظام: 163/3.

(6) ينظر: الجنى الداني: 498، مغني اللبيب: 244/1 وما بعدها.

(7) ينظر: الجنى الداني: 498.

الصَومُ وَالفِطرُ وَالأعيادُ وَالعَصرُ ☐ مُنيرَةٌ بِكَ حَتّى الشَمسُ وَالقَمَـرُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ورفع (الشمس والقمر)؛ لأنه جعل (حتى) حرف عطف))[1].

(1) النظام: 128/4، وينظر: الفسر: 117/2.

المبحث الخامس: مباحث نحوية متفرقة

أولا: عودة الضمير:

سار ابن المستوفي على القواعد النحوية السليمة في مسألة عودة الضمير، فلا يعود غالبا إلا على ما تقدم لفظه، لذا فضل عودة الضمير على ما تقدم لفظه صريحا على عودته على ما لم يذكر صريحا، ومن المسائل النحوية التي عرضها ابن المستوفي في (عودة الضمير).

1. عودة الضمير على مذكور سابق:

ذكر هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَمَقانِبٍ بِمَقانِبٍ[1] غادَرتُها ☐ أقواتَ وَحشٍ كُنَّ مِن أقواتِها

قال: ((.. والهاء في (غادرتها) تعود (للمقانب) الأولى))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

سُقِيَت مَنابِتُها الَّتي سَقَتِ الوَرى ☐ بِيَدَي أَبي أَيّوبَ خَيرِ نَباتِها

قال: ((.. والهاء في (نباتها) عائدة على (المنابت)))[3].

وعند شرحه قول أبي تمام:

جارى إِلَيهِ البَينُ وَصلَ خَريدَةٍ ☐ ماشَت إِلَيهِ المَطلَ مَشيَ الأَكبَدِ

قال: ((والهاء في (ماشت إليه) راجعة إلى (الوصل)))[4].

2. عودة الضمير على غير مذكور:

عند شرحه قول أبي تمام:

---

(1) المقانب: جمع مقنب، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين، النظام: 44/5.

(2) نفسه: 46/5.

(3) نفسه: 57/5.

(4) نفسه: 53/6.

أَنْهَبتَ أَرواحَهُ الأَرماحَ إِذ شُرِعَت ☐ فَما تُرَدُّ لِرَيبِ الدَهرِ عَنــهُ يَــدُ

قال نقلا عن أبي زكريا: ((الهاء في (أرواحه) راجعة إلى المنهزم، كأنــه أراد: أرواح أصحابه، فلذلك حسن الجمع..))[1]، وقال ابن المستوفي: ((وتبقى الهاء في (عنه) على هذا الوجه[2]، غير عائدة على المذكور))[3].

3. أثر الرواية في عودة الضمير:

عند شرحه قول أبي تمام:

ما لِامرِئٍ خاضَ في بَحرِ الهَوى عُمُرٌ ☐ إِلّا وَلِلبَينِ مِنهُ الــسَهلُ وَالجَلَــدُ

قال: ((ويروى (عمرا) بالنصب، والهاء في (منه) على الرواية الأولــى تعــود على (عمر) وفي الثانية تعود على قوله (لامرئ) وينصب (عمرا) على الظرف، والأول أولى، والثاني غير ممتنع))[4].

4. ذكر الآراء في عودة الضمير دون ترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

ما كانَتِ الطَرَمُ[5] في عَجاجَتِها ☐ إِلّــا بَعــيراً أَضَــلَّهُ ناشِــد

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الهاء في (عجاجتها) عائدة على (الخيل)[6]))[7].

5. ذكر الآراء في عودة الضمير مع الترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

---

(1) النظام: 465/5.

(2) أي: على رواية: أنهبت أرماحك الأرواح.

(3) النظام: 465/5.

(4) نفسه: 454/5.

(5) اسم مدينة: ينظر: النظام: 227/7.

(6) لفظة (الخيل) وردت في البيت السابق لهذا البيت.

(7) النظام: 427/7.

تَمَرَّستُ بِالآفاتِ حَتّى تَرَكتُها ☐ تَقولُ أَماتَ المَوتُ أَم ذُعِرَ الذُعرُ

قال: ((وإعادة الضمير في (تركتها) و(تقول) إلى (الآفات) صحيح، ولا يجوز أن يعود إلى قوله (سلامتي)، لقرب العائد إلى المخبر عنه..))[1].

ثانيا: الممنوع من الصرف:

معنى الصرف:

يقول ابن هشام: ((والصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.. وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم))[2].

لقد تعرض ابن المستوفي للأسماء الممنوعة من الصرف ومنها:

1. عرفات:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَتَعَرَّفَت عَرَفاتُ زاخِرَةً وَلَم ☐ يُخصَص كَداءٌ مِنهُ بِالإِكداءِ

قال نقلا عن الصولي: ((عرفات: تصرف، وقد جاء في القرآن الكريم مصروفة، جعلت اسما واحدا لمكان، وجاءت في بعض الشعر غير مصروفة أيضا..))[3].

والذي أراه صحيحا أن (عرفات) مصروفة، لعدم وجود العلة المانعة من صرفها، أما مجيئها في الشعر غير مصروفة فهو بسبب الضرورة الشعرية.

---

(1) النظام: 7/9.

(2) أوضح المسالك: 140/3-141.

(3) النظام: 213/1.

2. عامر:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأَطمَعَ عـامِرَ البُقيـا عَلَيهـا ☐ وَنَزَّقَهـا احتِمالُـكَ وَالوَقـارُ

قال: ((لم يصرف (عامر) لأنه ذهب إلى القبيلة))[1]، والذي يبدو لي أن (عامر) منعت من الصرف إذا أريد بها القبيلة لوجود علتين: العلمية، والتأنيث، أما إذا كان اسما لشخص فلم يمنع من الصرف، لوجود علة واحدة، وهذه غير كافية لمنعه من الصرف.

صرف ما لا ينصرف:

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب[2]:

1. أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر، تقول: (ربَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمرٍ..).
2. التصغير المزيل لأحد السببين، نحو: حُمَيْد) تصغير (أحمد).
3. إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي (سلاسلا)[3]، (قواريرا)[4].
4. الضرورة.

ذكر ابن المستوفي ألفاظا صرفت للضرورة ومنها:

1. زحل:

عند شرحه قول المتنبي:

زُحَلٌ عَلى أَنَّ الكَواكِبَ قَومُـهُ ☐ لَو كانَ مِنكَ لَكانَ أَكرَمَ مَعشَرا

قال: ((زحـل: معـدول عـن (زاحـل).. فيجـب أن لا يـصرف، وصـرفه للضرورة))[5]، وسبب منع (زحل) من الصرف هو العلمية والعدل.

---

(1) النظام: 326/8، وينظر: الموضح: 420/2.

(2) أوضح المسالك: 156/3-157.

(3) سورة الإنسان: الآية 4.

(4) سورة الإنسان: الآية 15.

(5) النظام: 130/9، وينظر: الموضح: 116/3.

2. تُماضِر، لَعُوب:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعِبَ الشَيبُ بِالمَفارِقِ بَل جَـد □ دَّ فَـأَبكى تُماضِـراً وَلَعوبـا

قـال: ((الأجـود أن يكـون (تماضـر) و(لعـوب) معـرفتين، صـرفهما للضرورة..))[1]. وسبب منعهما من الصرف هو العلمية والتأنيث.

ثالثا: العوامل:

تعد فكرة العوامل من المحاور الرئيسة التي قام عليها الدرس النحوي، إذ ترتبط ارتباطـا مباشـرا بظـاهرة الإعـراب، كمـا أنهـا ترصـد العلاقـات المعنويـة واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صـوتية علـى أواخـر الكلمات المعربة[2].

ومعنى العامل: ((هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص))[3].

إذ نلاحظ أن أواخر الكلم تختلف لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وفكرة العامـل في النحو قديمة[4]، فقد أخذ بها الخليل[5]، واتضحت معالمها في كتاب سيبويه.

وقد قسم النحويون العوامل إلى: قياسية وسماعية ولفظية ومعنوية[6].

ووضعوا له شروطا وأوصافا[7].

---

(1) النظام: 228/2.

(2) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979: 131.

(3) التعريفات: 120.

(4) الخصائص: 110/1.

(5) مدرسة الكوفة: 261، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1999: 8.

(6) الخصائص: 110/1، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، 1390هـ-1971: 65-70.

(7) أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975: 244.

وعلى الرغم من إجماع البصريين والكوفيين على القول بالعامل، فقد ظهر من دعا إلى إلغاء نظرية العامل في النحو أمثال: قطرب[1]، وابن مضاء القرطبي[2].

والحق الذي لا مناص منه أن الكثير من علماء العربية أقروا فكرة العامل؛ لما له من تأثير فعال في الرفع والنصب والجر والجزم.

أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين قالوا بنظرية العامل في النحو، إذ صرح به في غير موضع ن كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَمِنَ ازدِيارَكِ في الدُجى الرُقَباءُ ☐ إذ حَيثُ أَنتِ مِنَ الظَلامِ ضِياءُ

قال نقلا عن أبي البقاء العكبري: ((إذ: ظرف زمان ماض، والعامل فيه (أمن) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث..))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

أَشَدُّ عَصفِ الرِياحِ يَسبِقُهُ ☐ تَحتِيَ مِن خَطوِها تَأَيُّدُها

قال: ((تحتي: ظرف، والعامل ما دل عليه قوله (من خطوها)))[4].

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَّحتُهُ بِسُلافَةٍ صَبَّحتُها ☐ بِمدامَةِ الخُلَطاءِ وَالنُدَماءِ

قال: ((قوله: (بمدامة) بدل من (سلافة) مع إعادة العامل..))[5].

وعند شرحه قول أبي تمام:

إيثارَ شَزرِ القُوى يَرى جَسَدَ الـ ☐ ـمَعروفِ أَولى بِالطِبِّ مِن جَسَدِه

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 70.

(2) الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، القاهرة، 76.

(3) النظام: 377/1.

(4) نفسه: 430/6.

(5) نفسه: 239/1.

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (آثرني)[1]، ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى..))[2]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصرَعُ أيَّ الوَحشِ قَفَّيتُهُ بِهِ ☐ وَأَنزِلُ عَنهُ مِثلَهُ حينَ أَركَبُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((في قوله: (وأصرع أي الوحش) أي: منصوب بفعل محذوف تقديره أي الوحش اتبعت الفرس، ولا يجوز أن ينصب أي بـ(أصرع)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله..))[3].

والذي أراه أن ما نقله ابن المستوفي فيه وهم، إذ ليس في الكلام ما يدل على الشرط، ولذلك فإن (أي) تكون منصوبة بـ(أصرع).

رابعا: كان وأخواتها

ثمة مسألتان في (كان وأخواتها) لابد من الوقوف عليهما في كتاب النظام؛ إذ المسائل التي ذكرها ابن المستوفي في (كان وأخواتها) كثيرة، ولكني أخترت منها ما هو نادر ومهم، وهاتان المسألتان هما:

1. كان التامة.
2. تقديم خبر (ليس) على اسمها، وتقديم معموله عليه.

– كان التامة:

ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام[4]:

1. ناقصة، تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، كقوله تعالى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾[5].

---

(1) وردت (آثرني) في قوله السابق وهو: آثَرَنِي إذ جَعَلتُهُ سَنَداً * كُلُّ امرِئٍ لاجِئٌ إلى سَنَدِه

(2) النظام: 442/5.

(3) نفسه: 286/4، وينظر: التبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصر، د.ت: 174/1.

(4) شرح ابن عقيل: 102/1، شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963: 138.

(5) سورة الفرقان: من الآية54.

2. تامة، تحتاج إلى مرفوع دون منصوب، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1].

3. زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والآخر: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، كقولك: (ما كان أحسن زيدا)، أصله: ما أحسن زيدا.

ذكر ابن المستوفي أن (كان) بمعنى (وقع) ولا خبر لها، كما تقول: هذا إذا كان بسرا أطيب منه رطبا)[2].

وعند شرحه قول أبي تمام:

غَزوَةٌ مُتبِعٌ وَلَو كانَ رَأيٌ ☐ لَم تَفَرَّد بِهِ لَكانَت سَلوبا

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويجوز رفع (رأي) على أن تكون (كان) بمعنى (وقع)، ونصبه على أن يكون في (كان) ضمير))[3]، وقال ابن المستوفي معلقا على قول أبي العلاء: ((النصب: أجود؛ لأنه إذا رفع جاز أن يقع رأي من غيره يتفرد وهو بعمله، لو يحتاج إلى محذوف تقديره: لو وقع رأي منك، وأما إذا كانت ناقصة فيكون المعنى، لو كان الذي رأيت رأيا لم تتفرد به..))[4].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَإِن يَكُنِ العِلقَ النَفيسَ فَقَدتَهُ ☐ فَمِن كَفِّ مِتلافٍ أَغَرَّ وَهوبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((من روى (تكن) بالتاء، فهو على مخاطبة سيف الدولة، وينصب (العلق النفيس) بفعل مضمر، مثل الذي ظهر على تقدير: (فإن تكن) فقدمت العلق، نحو زيدا ضربته))[5].

---

(1) سورة البقرة: من الآية280.

(2) النظام: 357/1، وينظر: الموضح: 130/1.

(3) النظام: 253/2.

(4) نفسه: 253/2.

(5) نفسه: 267/3، وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي: 113/1، (نقلا عن النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام).

قال ابن المستوفي: ((يجوز لمن روى (يكن) بالياء أن ترفع (العلق النفيس) ويجعل (يكن) تامة، و(فقدته) في موضع الحال، أو المفعول الثاني، والتقدير: فإن يوجد العلق النفيس مفقودا، والأول أجود))[1].

– تقديم خبر (ليس) على اسمها:

ذهب النحاة[2] إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، وبين الدكتور فاضل السامرائي سبب تقديم خبر (ليس) على اسمها، إذ قال: ((وأما قولنا (كان قائما محمد) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم؛ للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمد مريضا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائما محمد)، لأن الخبر هاهنا أولى بالاهتمام من الاسم..))[3].

وذكر ابن المستوفي تقديم خبر (ليس) على اسمها، فعند شرحه قول المتنبي:

وَشَيخٌ في الشَبابِ وَلَيسَ شَيخاً □ يُسَمّى كُلُّ مَن بَلَغَ المَشيبا

قال: ((موضع (في الشباب) نصب على الحال، وتقدير م بعده: وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخا، وهو تركيب غير حسن، وفيه تقديم خبر (ليس) على اسمها..))[4].

خامسا: تعلق الجار والمجرور:

((يرى النحاة: أن الجار والمجرور ومثله الظرف لابد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو: (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو: (أنا سائر في الطريق)، فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات معنى (أين أنت)، بعدت.. فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب نحو: (هو في الدار) أي: كائن في الدار))[5].

---

(1) النظام: 267/3.

(2) الإنصاف: 163/1، شرح ابن عقيل: 97/1، شرح قطر الندى: 129.

(3) معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989: 108/3–109.

(4) النظام: 191/4.

(5) معاني النحو: 108/3–109 (1991).

وقد ذكر ابن المستوفي مسألة تعلق الجار والمجرور في كتابه وهي:

1. تعلق الجار والمجرور بالفعل:

عند شرحه قول المتنبي:

سُقِيَت مَنابِتُها الَّتي سَقَتِ الوَرى ☐ بِيَدَي أَبي أَيّوبَ خَيرِ لَباتِها

قال: ((إن (الباء) في قوله (بيدي أبي أيوب) ليست متعلقة بقوله (سقى الورى)، وإنما هي متعلقة بقوله: (سقيت منابتها) أي: سقيت منابت هذه النفوس بيدي أبي أيوب..))[1].

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَذَلَت غُروبُ دُموعِهِ عُذّالَهُ ☐ بِسَواكِبٍ فَنَدَنَ كُلَّ مُفَنِّدِ

قال: ((.. والباء: متعلقة بـ(عذلت)))[2].

وعند شرحه قول المتنبي:

عيدٌ بِأَيَّةِ حالٍ عُدتَ يا عيدُ ☐ بِما مَضى أَم بِأَمرٍ فيكَ تَجديدُ

قال: ((وقوله: (بما مضى) يجب أن تكون الباء متعلقة بقوله (عدت)))[3].

2. تعلق الجار والمجرور بمقدر مناسب:

إذا لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به قدر له متعلق مناسب، وقد ذكر ابن المستوفي هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَخَرقٍ مَكانُ العيسِ مِنهُ مَكانُنا

مِنَ العيسِ فيهِ واسِطُ الكورِ وَالظَهرُ

---

(1) النظام: 58/5.

(2) نفسه: 51/6.

(3) النظام: 293/7، الموضح: 306/2.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((وقوله: (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه..))[1].

سادسا: أثر الرواية في الإعراب

أشار ابن المستوفي في عدة مواضع من كتابه إلى اختلاف الرواية، الذي يترتب عليه اختلاف في الإعراب، إذ لم يكن مجرد ناقل روايات فحسب، بل كان ينقد الرواية من خلال وصفها مستعملا عبارات نحو: الرواية المشهورة[2]، والرواية الصحيحة[3]، والأجود[4]، والأوضح[5]، وجائز وحسن[6]، وليس بجيد[7].

وذكر ابن المستوفي أثر الرواية في الإعراب عند شرحه قول أبي تمام:

تَعلَم كَمِ اقتَرَعَت صُدورُ رِماحِهِ ☐ وَسُيوفِهِ مِن بَلدَةٍ عَذراءِ

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفُه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورا صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله الصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))[8].

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَقَد فاتَ جَدُّكَ جَدَّ المُلوكِ ☐ وَعُمرُ أَبيكَ حَديثُ الضِياءِ

قال: ((وروي بنصب (جد) الثاني ورفعه، أما النصب فمفعول (فات)، وأما الرفع فعلى البدل من (جدك)))[9].

---

(1) النظام: 26/9، وينظر: المفسر: 174/1.

(2) نفسه: 218/1.

(3) نفسه: 157/6.

(4) نفسه: 286/1، 207/5.

(5) نفسه: 255/10.

(6) نفسه: 114/5.

(7) نفسه: 276/1.

(8) نفسه: 218/1.

(9) نفسه: 298/1.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عُيونٌ حَفِظنَ اللَيلَ فيكَ مُجَرَّماً □ وَأَعطَينَهُ الدَمعَ الَّذي كانَ يُمنَعُ

قال: ((ومن روى (وأعطينه) كانت الهاء عائدة على الليل، ويكون مفعول (يمنع) محذوفا تقديره: الذي كان يمنعه.. ومن روى (وأعطينك) يكون قوله (يمنع) غير محتاج إلى حذف، وتقديره: للذي كان ممنوعا))[1].

سابعا: أقسام (ما) الاسمية:

تأتي (ما) الاسمية على عدة أوجه منها: الموصولة، والموصوفة، والتعجبية، والاستفهامية،.. ومن أقسام (ما) الاسمية عند ابن المستوفي:

1. (ما) الموصولة:

عند شرحه قول المتنبي:

أَقِلُّ سَلامي حُبَّ ما خَفَّ عَنكُمُ □ وَأَسكُتُ كَيما لا يَكونَ جَوابُ

قال بعد ذكره أن (ما) في قوله: (((ما خف) مصدرية: (قال ابو البقاء: ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) وهو أجود..))[2].

2. (ما) الاستفهامية:

عند شرحه قول أبي تمام:

فما أَنتَ مِن رَجعِ رَبعٍ قَوَى □ سألت لريّا وربعٍ خلاءِ

ذكر أن (ما) نافية، ثم قال: ((.. ولا يمتنع أن تكون (ما) في قوله: (ما أنت) على معنى الاستفهام والإنكار، كما تقول للرجل إذا رأيته يفعل شيئا لم تجر عادته بفعله، (ما أنت من هذا) أي: أي شيء أنت منه..))[3].

---

(1) النظام: 103/10.

(2) نفسه: 332/4، وينظر: التبيان: 88/1.

(3) نفسه: 303/1.

3. (ما) التعجبية:

عند شرحه قول المتنبي:

وَفِيَّ ما قارَعَ الخُطوبَ وَما □ آلَسَني بِالمَصائِبِ السودِ

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن تكون (ما) الثانية هاهنا للتعجب..))[1].

ثامنا: أقسام (أل):

تأتي (الـ) على ثلاثة أوجه[2]:

الأول: أن تكون اسما موصولا بمعنى (الذي).

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

وقد ذكر ابن المستوفي النوعين الأول والثاني، فقد ذكر أن (الـ) تأتي موصولة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

العارِفينَ بِها كَما عَرَفتُهُم □ وَالراكِبينَ جُدودُهُم أُمّاتِها

قال نقلا عن أبي الفتح: ((كان الوجه أن يقول: (والراكب جدودهم أماتها)، لأنه في معنى الذين ركبت جدودهم أماتها، كما تقول: مررت بالقوم القائم أخوهم، أي: الذين قام أخوهم، فقلت: (القائم) لأنك تقول (الذي قام)، وتقول: مررت بالقوم القائمين، لأنك تقول: مررت بالقوم الذين قاموا..))[3].

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقلَقَ مِنهُ البَعيدُ الأَناةِ □ وَيَغضَبَ مِنهُ البَطيءُ الغَضَب

---

(1) النظام: 315/6.

(2) مغني اللبيب: 106/1-109، المفردات النحوية: 47 وما بعدها.

(3) النظام: 49/5.

قال نقلا عن القصباني[1]: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان (البعيد الأناة) هو سيف الدولة.. وإن جعلناها للجنس، فالمعنى فيقلق منه كل حليم..))[2].

تاسعا: تركيب (ماذا):

تأتي في العربية على أوجه[3]:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

وقد ذكر ابن المستوفي (ماذا) على الوجهين الثاني والثالث، فعند شرحه قول المتنبي:

وَماذا بِمِصرَ مِنَ المُضحِكاتِ ☐ وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالبُكا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((يجوز أن يكون جعل (ماذا) اسما واحدا، ويجوز أن يكون (ذا) بمعنى الذي))[4]، وإلى هذا الرأي ذهب التبريزي[5].

وللذي يبدو لي أن (ماذا) اسم واحد دال على معنى الاستفهام، وليس مركبا.

---

(1) هو الفضل بن محمد بن علي القصباني البصري، عالم باللغة والأدب، من أهل البصرة ضرير، له مؤلفات منها كتاب في النحو، والصفوة في أشعار العرب، توفي سنة 444هـ، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة: 246/2.

(2) النظام: 77/4.

(3) مغني اللبيب: 576/1-579.

(4) النظام: 470/1.

(5) الموضح: 185/1.

عاشرا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

من نواصب الفعل المضارع وقوعه بعد فاء السببية، إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل ويشمل: الأمر والنهي، والتحضيض، والتمني، والترجي، والاستفهام، والدعاء، والعرض[1].

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفعل المضارع ينصب بـ(فاء) السببية إذا سبقت بـ(التمني)، فعند شرحه قول المتنبي:

يا لَيتَ باكِيَةً شَجاني دَمعُها ☐ نَظَرَت إِلَيكَ كَما نَظَرتُ فَتَعذِرا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ونصب (فتعذرا) لأنه جواب التمني))[2].

عاشرا: حكم (كل):

إن لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وإن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها[3].

وقد ذكر ابن المستوفي أن لفظة (كل) كلمة تفيد العموم، فعند شرحه قول المتنبي:

تَشُقُّكُم بِفَتاها كُلُّ سَلهَبَةٍ ☐ وَالضَربُ يَأخُذُ مِنكُم فَوقَ ما يَدَعُ

قال: ((.. وكل: كلمة تعم إذا أضيفت إلى المؤنث، كسبت منه التأنيث، يقال: جاءتني كل امرأة، ولو قال: جاءني، لم يبعد، غير أن التأنيث أبين وأحسن))[4].

---

(1) ينظر: اللمع في العربية: 221، وينظر: الغرة المخفية: ابن الخباز (ت 639هـ)، في شرح الدرة الألفية: ابن معط (ت 628هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنبار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990: 163/1، شرح قطر الندى: 71-76.

(2) النظام: 120/9، الموضح: 115/3.

(3) ينظر: أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي (ت 756هـ)، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000: 30، مغني اللبيب: 8/1.

(4) النظام: 347/10، وينظر: الموضح: 265/3.

والذي يمكن أن نلاحظه في بيت المتنبي أن لفظة (كل) اكتسبت التأنيث إذ إنها أضيفت إلى (سلهبة) وهي مؤنث.

وعند شرحه قول المتنبي:

ما تعرف العَين فرقَ بينهما □ كلُّ خيال وصالُه نافدُ

قال: ((كل: يستعمل في الإثنين كما يستعمل في الجماعة، ولما قال: (ما تعرف العين فرق بينهما)، علم أنه يشير (بالكل) إليهما لا إلى جماعة غيرهما))[1]، والذي يبدو لي أن تكون (كل) في قول المتنبي واقعة على جميع الشخوص القريبة من بني آدم، أي: كل الإنس خيالات.

حادي عشر: اسم الإشارة (ذا):

ذا: تكون أربعة أقسام[2]:

1. أن تكون اسم إشارة.
2. أن تكون موصولا بمعنى الذي.
3. أن تكون ملغاة، ومعنى الإلغاء هنا أن يتركب (ذا) ع (ما) فيصير المجموع اسما واحدا.
4. أن يكون (ذا) بمعنى صاحب).
5. وقد ذكر ابن المستوفي أن (ذا) يكون اسما للإشارة واسما موصولا، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَأرادوكَ بِالبَيات[3] وَمَن هَـ □ ذا يُرادي مُتالِعاً[4] وَعَسيبا[5]

---

(1) النظام: 412/7.

(2) الجنى الداني: 256-258.

(3) البيات: اسم موضع.

(4) جبلان.

(5) جبلان.

قال: ((قوله (ومن هذا) (هذا) هذا هاهنا في معنى الذي..))[1]، وعند شرحه قول المتنبي:

وَألقى الفَمَ الضَحّاكَ أعلَمُ أنّـهُ ☐ قَريبٌ بِذي الكَفِّ المُفَدّاةِ عَهدُهُ

قال: ((ذي بمعنى هذي، يريد: أن الفم إذا قبل كف الممدوح ظهر في المقبل فرح وسرور وضحك، وهذا أحسن من أن يجعل (ذي) في معنى صاحب، كأنه قال: بصاحب الكف المفداة يعني: للممدوح، وإن كان ذلك سائغا فالوجه الأول هو الصواب))[2].

ولذي يبدو لي أن الأمرين جائزان، أي: ورودها بمعنى اسم الإشارة، أو بمعنى الاسم الموصول.

(1) النظام: 2/247-248.

(2) نفسه: 7/264-265، الموضح: 2/292.